وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL– Taraf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:.....

قسم: علوم التسيير

السنة الجامعية:2023/2022

تقرير تربص مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق إستراتيجية إخراج الأنشطة

تخصص: إدارة إستراتيجية

من إعداد الطلبة

- كسوري محمد إسلام
- بن حليمة سليم

تحت إشراف

- د. مليابي شكري

ملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شريان الإقتصاد الوطني باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، و من جهة أخرى لمعالجة مشكلتي الفقر و البطالة، حيث تعتبر إستراتيجية إخراج النشاطات إستراتيجية تنظيمية تسمح للمؤسسة بالتركيز على أنشطتها الرئيسية، من خلال قيامها بتوكيل النشاطات التي لا تتخصص فيها لموردين خارجيين بحيث لا يمكنها التوفر على كفاءات في مختلف المجالات، لذا تم من خلال هذه الدراسة التي تم الاعتماد فيها على إستبيان موزع على عينة مكونة من 30 فردا على مستوى مؤسسة سكيكدة حاويات للخدمات أين تم التعرف على أهم الدوافع والأثار المترتبة عن تبني هكذا نوع من الإستراتيجيات، حيث تم التوصل إلى أن استراتيجية إخراج الأنشطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر وذلك من خلال تحليل نتائج الإستبيان عن طريق SPSS

الكلمات المفتاحية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصادية، استراتيجية إخراج الأنشطة

Résumé

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme l'artère de l'économie nationale comme un point de départ de base pour augmenter la capacité de production d'une part, et d'autre part pour faire face aux problèmes de pauvreté et de chômage externe de sorte qu'elle ne peut pas avoir des compétences dans divers domaines , donc à travers cette étude, dans laquelle un questionnaire distribué à un échantillon de 30 personnes a été réalisé au niveau de la Skikda Containers Services Corporation, où les motifs et les effets les plus importants de l'adoption d'un tel type ont été identifiés stratégies, où il a été conclu que la stratégie d'activités de sortie pour les petites et moyennes entreprises contribue à la réalisation du développement économique en Algérie, en analysant les résultats du questionnaire par SPSS.

les mots clés

Petites et moyennes entreprises, développement économique, stratégie de sortie d'activités

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل فاللهم لكَ الحمد حتى ترضى ولكَ الحمد إذا رضيت ولكَ الحمد بعد الرضا وكما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« لا يشكر الله من لا يشْكُر النَاس »

أما بعد أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير إلى الدكتور" ملياني شكري" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل الخير فله منا كل التقدير والاحترام، والذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة المرفقة بتشجيعات معنوية كبيرة .

كما نتوجه تجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتثال لكل من ساعدنا في إنجار هذه المذكرة من قريب ، أو من بعيد. ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات

فواجب علينا شكرهم ووداعهم

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أخيرا تحقق حلم التخرج لطالما حلمت بهذه اللحظة فشكرا لنفسي على كل شيئ سواء كان تعب أو تفكير فكله كان تعب حقيقيا

شكرا إلى التي حملتني في بطنها وأنجبتني إلى هذه الدنيا وأعطتني من ذاتها وصحتها للوصول إلى هذا المستوى والتي لم تبخل يوما عليا ولو بشيء قليل أمي الغالية

التي أتمنى لها كل الخير ودوام الصحة والعافية وكل هذا النجاح سأفعل به المستحيل لأحقق الكثير من أجلها

إلى الغالي على قلبي أبي

لم تبخلنا بشيء وسعيت جاهدا لإيصالنا إلى هذه المرحلة من النجاح وأطال الله في عمرك

إلى أخواتي على وقفتهم بجانبي ودعمهم لي

إلى إخواني أتمنى لكم الخير والسعادة الدائمة والتوفيق في الحياة

إلى أصدقاء الدراسة شكرا على كل شئ جميل مررنا به مع بعضنا أتمنى لكم النجاح والتوفيق إلى كل شخص كان له الأثر ولو بكلمة طيبة وتشجيع، إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي،شكرا لكل شخص كان سببا في فرحتي أسأل الله أن يوفقني وإياكم لما يحبه ويرضاه

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دراسة البنك الدولي	11
02	تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2019-2022	55
03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية	58
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	69
05	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	76
06	توزيع عينة الدراسة حسب السن	77
07	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	78
08	توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية في العمل	79

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	16
02	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية	17
03	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الهند	17
04	تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
05	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الاوروبي	19
06	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري	22
07	انواع استراتيجيات اخراج الانشطة	38
08	تطور القيمة المضافة التي حققتها في المؤسسات المتوسطة والصغيرة	56
09	البطاقة الفنية لمؤسسة حاويات سكيكدة SCS	65
10	نتائج اختبار معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية للمحور	73
11	نتائج اختبار معاملات الارتباط بين فقرات المتغير التابع تحقيق التنمية الإقتصادية والدرجة الكلية للمحور	74
12	مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع	75
13	نتائج اختبار صدق ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ الكلي للمتغيرين	75
14	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	76
15	توزيع عينة الدراسة حسب السن	77
16	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	78
17	توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية في العمل	79
18	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد الأول	80
19	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد الثاني	82
20	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد الثالث	83
21	اختبار الفروقات للجنس على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع	84

22	اختبار الفروقات السن على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع	85
23	اختبار الفروقات المستوى التعليمي على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع	86
24	اختبار الفروقات الاقدمية في العمل على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع	86
25	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر المتغير المستقل على المتغير التابع	87
26	نتائج اختبار تحليل التباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية النموذج	88
27	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر البعد الأول على المتغير التابع	89
28	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر البعد الثاني على المتغير التابع	90
29	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر البعد الثالث على المتغير التابع	91

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	I
Résume	II
شكر و عرفان	III
إهداء	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة المحتويات	VIII
مقدمة	أ
الجانب النظري	
الفصل الاول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	7
المبحث الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول والمنظمات	15
المطلب الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	20
المبحث الثاني :الاطار القانوني والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الاول: خصائص واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الثاني :الاطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الثالث :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية	
تمهيد	35
المبحث الاول : مدخل الى اخراج الانشطة	36
المطلب الاولى :تعريف وانواع استراتيجية اخراج الانشطة	36

المطلب الثاني :اثر اخراج النشاطات على تنافسية المؤسسات	39
المطلب الثالث : معايير ومخاطر اخراج الانشطة	42
المبحث الثاني : :علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية	46
المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية	46
المطلب الثاني :استراتيجيات واهداف التنمية الاقتصادية	48
المطلب الثالث :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	53
خلاصة الفصل	61
الفصل التطبيقي: دراسة ميدانية بمؤسسة سكيكدة حاويات للخدمات	
تمهيد	64
المبحث الأول: تقديم مؤسسة التربص	65
المطلب الأول :التعريف بشركة سكيكدة حاويات للخدمات	65
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة	67
المطلب الثالث :حدود الدراسة ومنهجها	70
المبحث الثاني:التحليل الاحصائي الوصفي للاستبيان واختبار فرضيات الدراسة	73
المطلب الاول: صدق وثبات الاستبانة الدراسة	73
المطلب الثاني المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	76
المطلب الثالث : تحليل فقرات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة	80
خلاصة الفصل	92
خاتمة	94
قائمة المراجع	97
الملاحق	

مقدمة

مقدمة

تمثل التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء جد مهمة، ولقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية الاقتصادية وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة، خاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها مصدرا لتنمية الدخل وتوفير مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة وخلق الثروة، حيث في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات، تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل لافت، وأصبح يمثل الغالبية مقارنة بالشركات الكبيرة في اقتصاديات الكثير من البلدان، ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم، تهتم الدول باختلاف قدرات اقتصادها في توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي كأسلوب يصبو لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية غداة حصولها على الاستقلال، لكن نظرا لفشل هذا النهج عن تأكيد الغاية المتوخاة منه عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والتحولات تمهيدا لانتهاج سياسة جديدة تقوم على تحرير الاقتصاد، هذه السياسة قوامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النموذج الملائم لأسلوب التنمية الجديد، ولغرض تدعيم دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية اقتضت الحاجة ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري الذي يكفل لها بيئة عمل مواتية ومن ثم التوجه قدما نحو بلوغ الأهداف التنموية، ونظرا للبيئة الاقتصادية الحالية التي تتميز بتنافسية قوية، هذا ما يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قادرة على التكيف السريع مع التغيرات الحاصلة بها ، مما يدفعها الى اعتماد إستراتيجية تنظيمية مرنة تسمح لها بمواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية وغيرها، حيث يمكن لإستراتيجية إخراج النشاطات السماح للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من قدرات موردين متخصصين في مختلف المجالات وبذلك يمكنها تركيز جهودها الرئيسية على النشاطات ذات المزايا التنافسية العالية، ويتم ذلك بتوكيل الأنشطة الثانوية التي ليست من اختصاصها أو التي لا تعتبر ضمن حقيبة نشاطاتها الرئيسية، هذا ما يمكن أن يسمح لها بتحسين أدائها وزيادة تنافسيتها، إضافة إلى إمكانية تخفيض التكلفة وبالتالي المساهمة في التنمية الإقتصادية.

الإشكالية

من خلال ما سبق تتبادر الى الذهن الإشكالية التالية :

هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق اخراج الأنشطة؟

تتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اخراج الأنشطة وتحقيق التنمية المستدامة؟
2. هل هناك دوافع تحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإعتماد على إستراتيجية إخراج الأنشطة؟
3. ماهي معايير إتخاذ قرار اخراج الأنشطة؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة السابقة نضع الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة بين اخراج الأنشطة وتحقيق التنمية الإقتصادية؛
2. تعتبر تخفيض التكاليف وتحسين الجودة من بين أهم دوافع إخراج الأنشطة؛
3. تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى الأداء ومرونة العمليات والتسليم بعين الإعتبار أثناء عملية إتخاذ قرار اخراج الأنشطة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على استراتيجية اخراج النشاطات؛
- التعرف على الدوافع التي تحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اللجوء لإخراج النشاطات؛
- دراسة تأثير استراتيجية اخراج الأنشطة على تحقيق التنمية الإقتصادية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول والضرورة الملحة لتطوير الإقتصاد الوطني والخروج من قوقعة اقتصاديات المحروقات، كما تنبع اهمية الموضوع انه يحاول تسليط الضوء على واحدة من أهم الاستراتيجيات الحديثة التي تعرف انتشارا واسعا والتي أثبتت قدرتها على تحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإقتصاد الوطني بصفة عامة.

أسباب اختيار الموضوع

- محاولة إزالة الغموض الذي يحيط بمفهوم استراتيجية إخراج الأنشطة خاصة باللغة العربية
- توافق موضوع الدراسة مع الإختصاص
- الشعور بأهمية الموضوع خاصة في الوقت الراهن ومدى أهميته على المستوى الإقتصادي والإجتماعي
- زيادة إهتمام الحكومة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال اخراج الانشطة

منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا استراتيجية إخراج الأنشطة وأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، ومن ثم تحليل العلاقة والأثر بين تطبيق استراتيجية إخراج الأنشطة والتنمية المستدامة. وقد تم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات المرتبطة بالجانب التطبيقي للدراسة واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحليل هذه البيانات بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

الدراسات السابقة

الدراسة الاولى :بلقاسم محمد، 2015،إستراتيجية إخراج النشاطات – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية،مقال منشور، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 8.

حيث تهدف هذه الدراسة التي تضمنت عينة مكونة من75 مؤسسة معرفة مدى انتشار إستراتيجية إخراج النشاطات في المؤسسات الجزائرية، والمزايا المترتبة عن هذه الإستراتيجية مع تحديد الوظائف القابلة للإخراج، إضافة للأخطار التي تحد من استخدامها.

وقد توصلت إلى أن إستراتيجية إخراج النشاطات محدودة الانتشار بالمؤسسات الجزائرية نظرا لبعض العوائق المتعلقة خصوصا بالبيئة التنظيمية والقانونية.

الدراسة الثانية: مختاري فيصل– عبيد الله فطيمة،2015، تأثير دوافع اللجوء لإخراج النشاطات outsourcingعلى العوامل المحددة لاختيار المورد، مقال منشور، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 09.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الدوافع التي تجعل المؤسسات تلجأ إلى اخراج النشاطات، وأثر هذه الدوافع على المعايير التي تحفز المؤسسة على اختيار الموردين". باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، توصلنا أن دوافع اتخاذ قرار اخراج النشاطات تؤثر في العوامل المحددة لاختيار المورد بصفة جزئية وتتمثل هذه الدوافع في: صعوبات تسيير النشاط داخليا، محدودية الكفاءات الداخلية واتساع نشاط المؤسسة، وجود عروض جيدة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة.

الدراسة الثالثة : بروال بومدين – بن براح سمير،2021، العوامل المفسرة والمزايا التنافسية لإخراج أنشطة الإمداد بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية بالجزائر، مقال منشور ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 22 العدد02.

هدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف يمكن أن تؤثر العوامل المفسرة لقرار إخراج أنشطة الإمداد على سعي المؤسسات في تحقيق مزايا تنافسية من خلال لجوئها لهذا القرار. وهذا ما قاد الى إجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تلجأ إلى إخراج أنشطتها للإمداد، من خلال توزيع استبيان تضمنت محاوره متغيرات هذه الدراسة ثم تحليل نتائجه بالاعتماد على الأدوات الإحصائية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لجوء المؤسسات الجزائرية لإخراج أنشطتها للإمداد لأجل تحقيق مزايا تنافسية من حيث تخفيض التكلفة، التسليم المتفوق وتحسين جودة الخدمة هو بالأساس مفسر بعوامل استراتيجية، تنظيمية ومالية.

تقسيم الدراسة

لأجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة كالتالي:

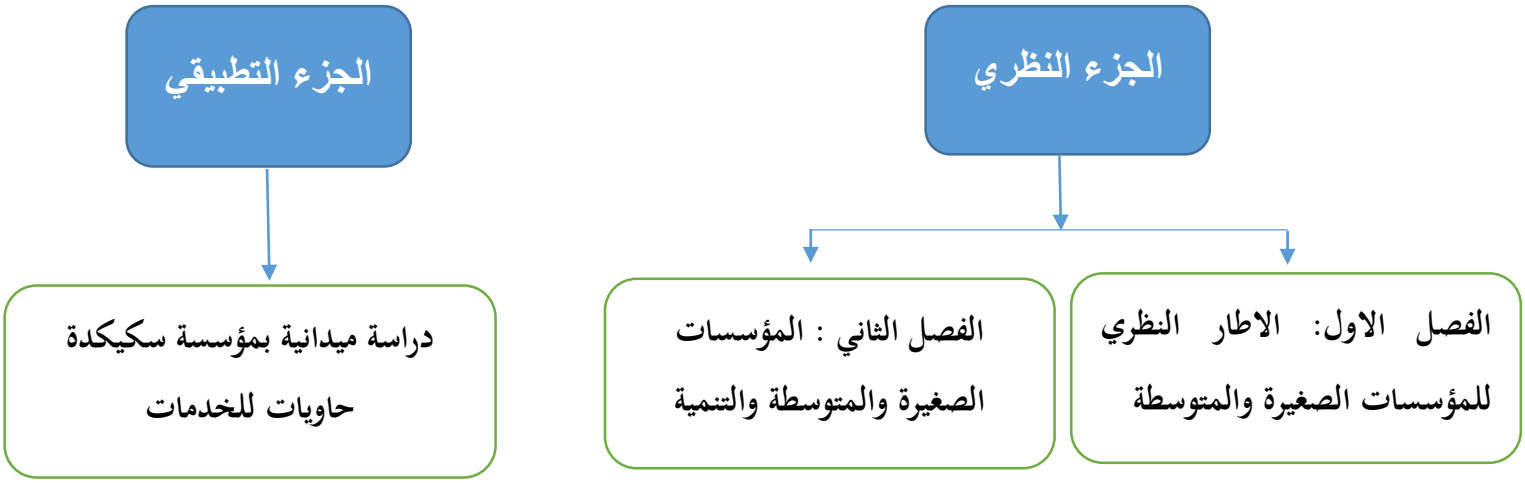

الجانب النظري

تمهيد

المبحث الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول والمنظمات

المطلب الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني :الاطار القانوني والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول: خصائص واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني :الاطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

تمهيد

يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الاهتمام من طرف الدول، حيث ركزت عليه في انطلاقتها التنموية، وذلك لقيام هذه المؤسسات بالدور الحاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، ومن الواضح أنها تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث العدد أو العمالة .وعلى الرغم من توافق في الآراء بين الباحثين حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد لها.

. ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهي:

- **المبحث الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **المبحث الثاني :الاطار القانوني والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في النهوض باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لاتزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ماهو متعلق بتعريفها، وهذا مايترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية .

المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من اتفاق أغلبية الباحثين على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس على المستوي الاقتصادي فحسب، بل على المستويات السياسية والاجتماعية أيضا .إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يسري على جميع الدول وفي جميع الظروف، فقد اختلفت التعريفات لهذه المؤسسات من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية ومدى التقدم التقني السائد ومراحل النمو التي بلغتها واختلاف المعايير المطبقة عند وضع تعريف في أي من هذه الدول.

الفرع الاول : قيود توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أثار تحديد مفهوم دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في أوساط الفكر الإقتصادي وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات[1]، فمن الصعب وضع تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الإقتصادية، وقد إجتهد العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية في إعطاء تعاريف لهذه الأخيرة كل حسب المحددات والمعايير التي يراها مناسبة، الأمر الذي انعكس بالضرورة على تعقد هذا المفهوم وزيادة غموضه وإثارته للعديد من التساؤلات في الأوساط الدولية.[2]عليه فهناك مجموعة من العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد، جامع ودقيق لهذه المؤسسات وهي كما يلي:

[1] شهرزاد برجي،إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان، 2012 ص 17.

[2] هشام بن عزة ، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة – وهران،2012 ص 03.

أولا: عوامل إقتصادية

لعل أبرز العوامل الإقتصادية التي تصعب من عملية تحديد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي[1] :

1- إختلاف مستويات النمو:

إن الإختلاف في التطور الذي تشهده مختلف دول العالم والتفاوت في درجة نموها أدى إلى إنقسامها إلى مجموعات متباينة، أين يتم التمييز بين دول متقدمة وأخرى نامية، لينعكس هذا التفاوت في إختلاف هياكلها الإقتصادية من وحدات ومؤسسات، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي بلد صناعي متقدم قد تعتبر كبيرة في أي بلد نامي أوسائر في طريق النمو، ضف إلى ذلك فإن شروط النمو الإقتصادي والإجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نطلق عليه مؤسسة كبيرة حاليا قد تصبح مؤسسة متوسطة أوصغيرة في فترة لاحقة، وهذا ما يؤدي إلى شقة مفادها –حسب هذه النظرة – عدم وجود تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2- تنوع الأنشطة الإقتصادية:

يغير تنوع الأنشطة الإقتصادية في أحجام المؤسسات من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة مثلا غير تلك الناشطة في المحال التجاري حيث يجد المؤسسات الصناعية بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة الإستثمارات والتوسع فيها في ظل يد عاملة كثيفة وعلى قدر عال من التخصص والتأهيل، والأمر يختلف على مستوى المؤسسات التجارية أوالخدماتية.

3- إختلاف فروع النشاط الإقتصادي:

تختلف الأنشطة الإقتصادية وتتعدد فروعها، إذ أن النشاط التجاري مثلا ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة كما يمتد إلى تجارة داخلية وأخرى خارجية، كذلك الحال بالنسبة للنشاط الصناعي فهو بدوره ينقسم إلى فروع عديدة ما بين صناعات إستخراجية، تحويلية، غذائية... وغيرها، وبالتالي تختلف كل مؤسسة حسب الذي تنتمي إليه، فالمؤسسة الصغيرة أوالمتوسطة في مجال الصناعة المعدينية مثلا قد تكون أكبر مما هي عليه في مجال التجارة أوالصناعات الغذائية.

[1] يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1 ، 2012، ص ص 65-67.

ثانيا: عوامل تقنية

يتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج ما بين المؤسسات، فكلما كانت هذه الأخيرة أكثر قابلية للإندماج بالشكل الذي يوحد من عملياتها ويركزها في مصنع واحد فإن ذلك يوجه حجم هذه المؤسسات نحو الأكبر، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات فإن ذلك يتيح فرصة لظهور المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.[1]

ثالثا: العامل السياسي

يلعب العامل السياسي دورا بارزا في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها وذلك من خلال التمييز بين هذه المؤسسات وذلك حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية، ويبرز ذلك خلال مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بهذا القطاع ومختلف المساعدات المقدمة له لمواجهة مختلف الصعوبات التي يمكن أن تواجهه.

رابعا: عوامل أخرى

يمكن أن تبرز جملة هذه العوامل أساسا في إشكالية تحديد معايير موحدة يتم على أساسها التفريق بين مختلف المؤسسات وحجمها، إذ تعتمد بعض الدول في تعريفها على معيار العمالة، أما البعض الآخر فيقتصر على معيار رقم الأعمال وغيرها من المعايير التي تختلف بإختلاف الدول، كما تجدر الإشارة إلى إستحالة إيجاد تعريف دقيق لاسيما في الدول النامية وذلك في ظل كثرة المنشآت العاملة في القطاعات غير الرسمية والتي تشكل في مجملها خلايا إقتصادية لها خصوصية الإستعمال الضعيف لليد العاملة، كالمؤسسات العائلية الناشطة خارج نطاق قوانين الدولة، وبالتالي يعتبر القطاع الموازي من بين أهم الأسباب التي أدت إلى خلط المفاهيم مما أدى إلى صعوبة تحديد تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة

يقصد بها الأسس المعتمد عليها في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، و في التفريق بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، و يمكن تقسيمها إلى:

---

[1] رشيد حمامي، أثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الإقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 ص 120.

[2] هشام بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 7.

اولا: المعايير الكمية

وهي من أكثر المعايير شيوعا، فقد أشارت احدي دراسات البنك الدولي وجود اتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية والمتقدمة المدروسة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم 01: المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دراسة البنك الدولي

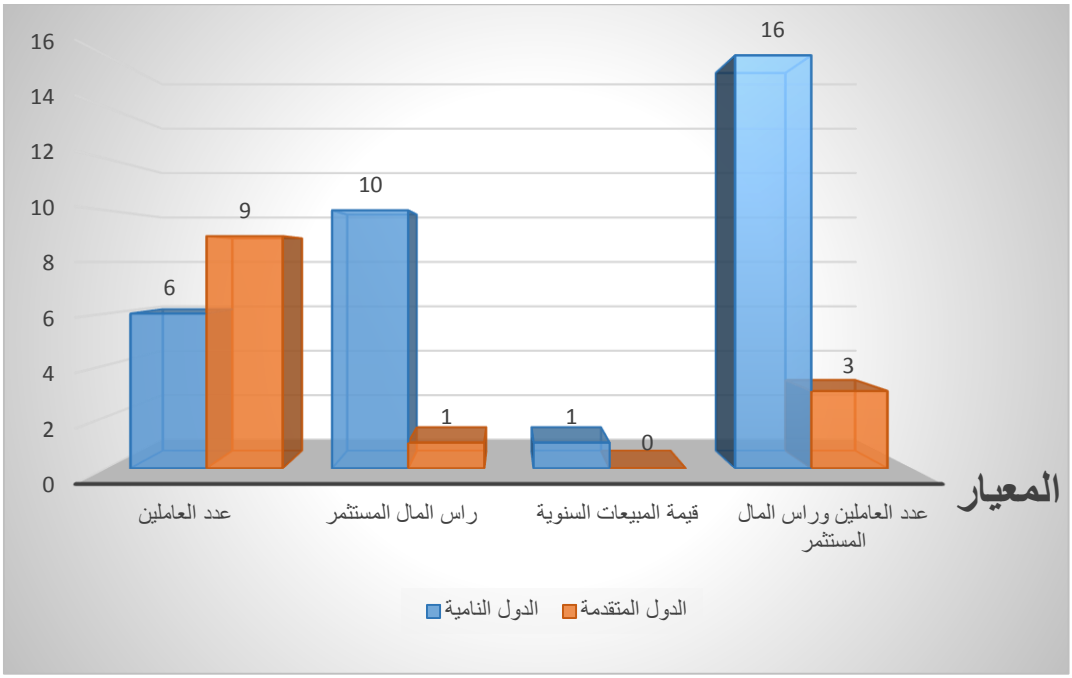

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على دراسة محمد فتحي صقر :واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 19-22 جانفي 2007 ص 11

ومن أهم المعايير الكمية المتفق عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يلي:

1) معيار عدد العاملين

يتمثل هذا المعيار في استعمال عدد العمال في المؤسسة كأساس لتقدير حجمها وبالتالي تصنيفها، كما يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير انتشارا أو استعمالا للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى وذلك نظرا لما يتميز به هذا المعيار من حيث البساطة وسهولة المقارنة بين حجم المؤسسات بالإضافة إلى توفر البيانات وسهولة الحصول عليها، ويختلف هذا المعيار في الوقت الحالي عن الفترة الماضية، وذلك

نتيجة تطور استخدام التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الصغيرة وبالتالي فإن عدد العمال يتضاءل بالمقارنة بالمؤسسات التي لا تستخدم هذه التكنولوجيا[1].

2) معيار راس المال

يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى[2].

3) معيار راس المال والعمالة (المعيار الثنائي)

انطلاقا من النقائص المسجلة في المعيارين السابقين (حجم العمالة ورأس المال المستثمر) برزت الحاجة إلى معيار أخر أحسن وأفضل، هو المعيار الثنائي أو معيار العمالة ورأس المال أو معامل رأس المال، الذي يعرف على أنه حجم رأس المال المستخدم للوحدة الواحدة من العمل، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والناتج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة.[3]

وترجع أهمية الجمع بين معياري العمالة ورأس المال، عند تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى أن هذا الجمع يسمح بتحديد حدود قصوى لمعاملي رأس المال والعمل السائدين المؤسسات وتخطيط المستوى الملائم لها . وعموما يمكن القول أن هذا المعيار ينطوي على علاقة عكسية بين عدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر في الطريقتين التاليتين:[4]

---

[1] شعباني لطفي، دور التحفيز الجبائي والادخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة حالة الجزائر في الفترة 2005-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصصإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013 ص 34

[2] نبيل جواد ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر ، الطبعة 01، 2006 ص 30

[3] نبيل جواد :إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان،2007 ص 32

[4] فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدراتها التنافسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2018/2017 ص 25

-معيار كثيف العمالة يرتفع فيه معدل العمالة قياسا برأس المال، ويستخدم هذا المعيار في الدول التي ترتفع فيها معدلات البطالة ويكون لديها وفرة في اليد العمالة؛

-معيار كثيف رأس المال يرتفع فيه معدل رأس المال قياسا بالعمالة، وتستخدمه الدول التي لديها وفرة في رأس المال.

ومنه يمكن القول أن المعيار الثنائي يقلل من عيوب استخدام كل معيار على حدا لاسيما عند قياس المؤسسات كثيفة العمالة وقليلة رأس المال، أو كثيفة رأس المال وقليلة العمالة .لذلك يمكن اعتبار هذا المعيار من أفضل المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات، بالرغم من ذلك فإنه لا يخلو هو الآخر من بعض العيوب والانتقادات ونقاط الضعف فعلى سبيل المثال كان التعريف القديم للمؤسسات الصغيرة في الهند يقوم على أساس وضع حد أقصى للعمالة، بجانب رقم معين للاستثمارات الرأسمالية، وقد أدى ذلك إلى إحجام المؤسسات الصغيرة عن توظيف أي أعداد جديدة من العمالة رغم حاجتهم إلى ذلك، خوفا من تجاوز الحد الأقصى لعدد العمالة والذي تعتبر معه المؤسسة صغيرة وهو 50 عامل .وبالتالي حرمان هذه المؤسسات من برامج الحكومة لمساعدة المؤسسات الصغيرة مثل القروض والمساعدات الفنية وغيرها، مما أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة في الهند.

4) معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويعتبر مقياسا صادقا لمستوي نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فهو قليل الاستخدام ويعتبر البعض أنه أكثر ملائمة للمشاريع التجارية منه للمشاريع الصناعية.

غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص، ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال، ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، كما تجدر الإشارة كذلك أن هذا المعيار يعاني من العيوب التي يتعرض لها معيار رأس المال من حيث وفرة البيانات المالية الدقيقة، ومحاولة تقليل مبلغ المبيعات لتفادي الضرائب، وتأثر مبلغ المبيعات بالتضخم، بالإضافة إلى أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجة عن إرادة المؤسسة، لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم وإمكانات المؤسسة.[1]

[1] السعيد بريبش :مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2007 ص 62

ثانيا: المعايير النوعية

من بين المعايير النوعية التي تستعمل في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر:

1- المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا يكون رأس مالها كبيرا، مقارنة مع شركات الأشخاص .

2- معيار الملكية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما بالملكية الفردية أو العائلية لوسائل الإنتاج، حيث يلعب الفرد دورا كبيرا في تسييرها، وتستعمل طرق تسيير غير معقدة .وينشط الكثير منها في مجال المقاولة من الباطن-Sous " Traitance "وهي بذلك تعمل على توفير شبكة من العلاقات مع المؤسسات الكبيرة.

وما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا إمكانية التوسع بدخول مساهمين أو مشاركين جدد وبحصص صغيرة في رأس المال وعدم تعرضها لأخطار السوق بنفس الصورة التي تتعرض لها المؤسسات الكبيرة، لذلك يلاحظ وجودها بصورة كبيرة في الدول الرأسمالية أين تكون المنافسة كبيرة في المجال الاقتصادي.

3- معيار المسؤولية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أن المدير أو المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت من إنتاج، وتسيير وتمويل مؤسسته .في حين المؤسسات الكبرى توزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص .وتنشأ من ذلك مجموعة من المزايا منها السهولة في الإنشاء والتنظيم والرقابة، كما يكون صاحب المؤسسة هو المسؤول عن نتائج أعمال المؤسسة.

4- معيار النشاط

يتحدد حجم المؤسسة بالطبيعة الفنية للنشاط الذي تقوم به، أو مدى استخدام الآلات في إنتاج منتوج معين، فبعض الصناعات تحتاج في عمليتها الانتاجية لعدد كبير من العمال وكمية من رأس المال، كما هو الحال في المنتجات الاستهلاكية، بينما يتطلب الإنتاج في قطاعات أخرى استعمال مستوى من التكنولوجيا مع ما يتطلب ذلك استخدام الآلات الحديثة، وبالتالي تكون هناك كثافة في استخدام رأس المال مقارنة بالعمل .وما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار عدم تعرضها لأخطار دخول تكنولوجيا جديدة بنفس الدرجة التي تتعرض لها المؤسسات

الكبيرة. بناء على هذا المعيار، تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة، غير معقدة من الناحية التكنولوجية وذات رأسمال منخفض وكثافة عمالية عالية .

5- معيار الاستقلالية المالية

تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بضمان الموارد المالية لكي تستمر في نشاطها، عن طريق عوائدها والمتمثلة في إيراداتها الكلية، أو عن طريق البنك، أو بعض هذه العناصر أو كلها حسب ما تفتضيه الظروف وحسب ما يراه صاحب المؤسسة ملائما لها[1].

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول والمنظمات

ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة , تم إدراج مجموعة من التعاريف قدمت من خلالها بعض الهيئات والدول مفهومها لهذا النوع من المؤسسات.

الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

إعتمدت اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 المعدل سنة 1999 على معياري العمالة ورأس المال، حيث أن كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة يجب أن لا يتعدى عدد عمالها 300 عامل، أما عن رأس مالها فلا يجب أن يفوق 300 مليون ين ياباني، أما التقسيم القطاعات فيكون كما يلي:

[1] شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره ص ص 37-38

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

مجال النشاط	عدد العمال	راس المال المستثمر ' بالين'	راس المال المستثمر بالدولار
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل	468196 دولار أمريكي أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أواقل	50 مليون ين أوأقل	468196 دولار أمريكي أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أوأقل	936388 دولار أمريكي أوأقل
صناعة وقطاعات اخرى	أقل أو يساوي 300 عامل	أقل أو يساوي 300 مليون ين	2809164 دولار أمريكي أوأقل

المصدر : كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران ، 2012، ص51.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق مايلي :[1]

–مؤسسة الخدمات والتجزئة :من 1 إلي5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

–مؤسسة التجارة بالجملة :من 5 إلي 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

–المؤسسات الصناعية :عدد العمال 250 عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت كمايلي:

[1] بلال مرابط , سليمة طيايبية, تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي, دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية, مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي , العدد 01، 2019 ص 459

جدول رقم 02: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية

الصنف / المعيار	عدد العمال
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 199
مؤسسة متوسطة	من 200 الى 499
مؤسسة كبيرة	من 500 فاكثر

المصدر: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطية , التقييم المرحل للإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة، 2018 ص 79

3- تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرف قانون تنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الهند لسنة 2006 ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم الاستثمار القاعدي والآلات بالنسبة لقطاع الصناعة، والاستثمار في التجهيزات بالنسبة لقطاع الخدمات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 03: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الهند

	المؤسسات الصناعية	المؤسسات الخدماتية
مؤسسة مصغرة	2500000 روبية او أقل	1000000 روبية او أقل
مؤسسة صغيرة	5000000 روبية او أقل	20000000 روبية او أقل
مؤسسة متوسطة	10000000 روبية او أقل	50000000 روبية او أقل

Source: The office of Development Commissioner (MSME), Ministry of Micro, Small & Medium Enterprises,Government of India. Disponible sur : http://www.dcmsme.gov.in/ consulté le:24/03/2023

4- تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، وفقا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 18ماي 2006 ، استنادا على معيا ري حجم العمالة و رقم الأعمال أو مجموع حصيلة الميزانية السنوية، ليتم تعديل هذا التعريف في 04 نوفمبر 2012 ، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع حصيلة الميزانية السنوية كما يلي:

جدول رقم 04: تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	1 الى 09	10 الى 49	50 الى 250
رقم الاعمال السنوي	اقل من 1 مليون ليرة تركية	من 1 الى 8 مليون ليرة تركية	من 8 الى 40 مليون ليرة تركية
الميزانية السنوية	اقل من 1 مليون ليرة تركية	من 1 الى 8 مليون ليرة تركية	من 8 الى 40 مليون ليرة تركية

Source: OECD :Financing SMEs and Entrepreneurs 2016, Edition OECD, 2016, p 430.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض المنظمات

1- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة

لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى[1]:

-**المؤسسة المصغرة**: تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

-**المؤسسات الصغيرة**: توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها5 ملايين أورو سنويا.

-**المؤسسة المتوسطة**: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

[1] يعقوب الطاهر ,شريف مراد ,المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة ,مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة فرحات عباس – سطيف، 08افريل 2008 ص 03

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الاتحاد الأوروبي

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الإتحاد الأوربي حسب عدد العمال ورقم الأعمال السنوي أو مجموع الميزانية السنوية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 05 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الاوروبي

نوع المؤسسة	حجم العمالة	رقم الاعمال السنوي	الميزانية السنوي الاجمالية
متوسطة	≥ 250 عامل	≥50 مليون اورو	≥ 43 مليون اورو
صغيرة	≥ 50 عامل	≥ 10 مليون اورو	≥ 10 مليون اورو
مصغرة	≥ 10 عمال	≥ 2 مليون اورو	≥ 2 مليون اورو

SOURCE : Commission européenne, -La nouvelle définition des PME- Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, p 14

3- تعريف البنك الدولي

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي **المؤسسة المصغرة** وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية، بينما **المؤسسة الصغيرة** أقل من 50 موظفا و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية، أما **المؤسسة المتوسطة** فيبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية، وللتصنيف كمؤسسة صغرى أو صغيرة أو متوسطة بموجب تعريف البنك الدولي، يجب أن تستوفي المؤسسة المعنية بمعيارين على الأقل من ثلاث معايير بشأن عدد الموظفين، الأصول وحجم المبيعات السنوية[1].

4- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO)

وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الدول النامية اعتبرت المؤسسات المصغرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 1 إلى 4 عمال، أما الصغيرة

[1] مؤسسة التمويل الدولية :دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، واشنطن2009 ص 10

فهي التي يعمل بها من 5 إلى 19 عاملا؛ بينما في الدول المتقدمة فاعتبرت المؤسسة التي يعمل بها من 1إلى 99 عاملا بالمؤسسة الصغيرة.[1]

المطلب الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إرتكز تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على التعريف المدرج بالقانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعرفها بغض النظر عن طبيعتها القانونية أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي:[2]

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 دينار جزائري.
- تستوفي معايير الإستقلالية.

ولم يشر المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التجاري بل خصص لها قانونا وهو القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد تبلور مفهوم المؤسسة في التشريع الجزائري من خلال تعريف المؤسسة العمومية الإقتصادية في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم (88-01)[3] القانون المعد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية رقم 88-04 المعدل للأمر 75/59 المتضمن القانون التجاري.

لقد عمد المشرع الجزائري في القانون التوجيهي رقم 88-01 على إضفاء المفهوم الإقتصادي على المؤسسة كوحدة إقتصادية، يتم إنشاؤها بموجب قرار من الحكومة وذلك وفق الأشكال الذي تخضع لها شركات الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري، وهذا ما نصت عليه المادة 05 من الأمر 01/04 المتعلق بتنظيم المؤسسات

---

[1] مناور حداد، حازم الخطيب :دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، جامعة اربد الاهلية ، الاردن 2005 ص 120

[2] المادة 04 من القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 , المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسمية عدد77,الصادر في 2001/12/15ص 07.

[3] قانون رقم88/01 مؤرخ في 12.01.1988 يعدل و يتمم الامر رقم 75/59 المؤرخ في 26 09 1975 المتضمن القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة مطبقة على المؤسسات العمومية جريدة الرسمية عدد 2 صادر في 1988/01/13ص 11

العمومية الإقتصادية وتعييرها وخوصصتها.[1] أما إنقضاؤها فيتم وفقا للمواد 683،779،778 من القانون التجاري .

لم يدرج المشرع الجزائري أي بند أو نص يعرف فيه المؤسسة، وأول محاولة له كانت في المادة 61 فقرة 03 من الأمر رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة [2]، التي إعتبرتها شخصا طبيعيا أومعنويا أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج والخدمات.

وتجدر الإشارة أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن تعديلا لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية خيث حسب القانون (17-02) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووفقا للمادة الخامسة منه، فإنه يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أوخدمات بحيث أنها :

- تشغل من 01 إلى 250 شخص .
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار جزائري، أولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية: أي كل مؤسسة تملك رأس مال بمقدار 25 % فما أكثر.

والجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات حسب و التشريع الجزائري:

[1] الامر رقم 01-04 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات الإقتصادية العمومية وتسييرها و خوصصتها ,جريدة الرسمية رقم 47 سنة 2001 ص 08.

[2] الامر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 , متعلق بالمنافسة , جريدة الرسمية , العدد 43 الصادر في 20 جويلية 2003 ص 11

جدول رقم 06 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

المعيار / الحجم	عدد العمال	رقم الاعمال دج	رقم الاعمال الدولار	الحصيلة السنوية دج	الحصيلة السنوية الدولار
مصغرة	09-01	أقل من 40 مليون	أقل من 334812.088	لايتجاوز 20 مليون	لا يتجاوز 167406.0044
صغيرة	49-10	أقل من 400 مليون	أقل من 3348120.88	لا يتجاوز 200 مليون	لا يتجاوز 1674060.44
متوسطة	250-50	مابين 400 مليون دج و 4 مليار دج	مابين 3348120.88و 33481208.8	مابين 200 مليون دج و مليار دج	ما بين 1674060.44و 83703022

المصدر :من اعداد الطلبة اعتمادا على : المواد من 08-10 من القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017,المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,الجريدة الرسمية الجزائرية ,العدد:الثاني ,الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017, ص 06.

المبحث الثاني :الاطار القانوني والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يذهب الكثير من الاقتصادين إلى القول بأن تطوير المؤسسات الصغيرة و تشجيع انشائها ومرافقتها يُعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بوجه خاص باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة االنتاجية من جهة، و من جهة أخرى لمعالجة مشكلتي الفقر و البطالة .ومن أجل تحقيق هذه الغاية تولي الكثير من الدول عناية خاصة لهذا القطاع الحيوي المؤثر في تطور اقتصادها، ونظرا لاهمية هذه المؤسسات أصبحت الدول تضع برامج ومخططات بغية تشجيعها و دعمها بل و مرافقتها منذ انشائها إلى غاية تحقيق أهدافها و مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلد ورغم كل ذلك تواجه تحديات لابد من اخذها بعين الاعتبار

المطلب الاول: خصائص واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات والخصائص التي تنفرد بها عن غيرها من المؤسسات بالشكل الذي يزيد من كفاءتها وفعاليتها، ولعل أبرزها الآتي ذكره:

1) **الإستقلالية في الإدارة والتسيير**: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة وذلك نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي، بالإضافة الى إعتمادها على أساليب إدارية وتسييرية واضحة وبسيطة، فلا وجود إنفصال ما بين الملكية والإدارة و ذلك راجع الى كون مالك المؤسسة هو من يتولى إدارتها في أغلب الأحيان وذلك ما يكسبها صفة المرونة والسرعة في إتخاذ القرارات والتكييف مع الأوضاع المختلفة، بالإضافة الى الإستقلالية في الإدارة والتسيير وذلك على نقيض المؤسسات الكبيرة.[1]

2) **المرونة والقدرة**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وقدرتها الكبيرة على الإنتشار الداخلي، وذلك في ظل قابيتها للتأقلم والتكيف مع مختلف الظروف، الأمر الذي يساعد في التخفيف من الإختلالات الجهوية والمساهمة في تحقيق التوازن في العملية التنموية، مع التخفيف من حدة التركز الصناعي في المدن والمناطق الحضرية.[2]

3) **سهولة البدء والتأسيس**: تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنخفاض رأس المال المطلوب للتأسيس وبدأ النشاط وبالتالي صغر القروض اللازمة لذلك، وهذا ما يدل على ضآلة حجم التكاليف التي يحتاجها إقامة مثل

---

[1] محمد عبد الله ابو غزالة ,2014 ," ادارة المشاريع الصغيرة " , د ط, دار المجد للنشر و التوزيع , عمان , الاردن , ص 09

[2] حسين عبد المطلب الاسرج , 2009 " الوقف الاسلامي كالية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية " ,مجلة دراسات اسلامية , مركزة البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات العليمية,العدد, السادس, ص 05

هذا النوع من المؤسسات، مما يزيد من إقبال المستثمرين ذوي المدخرات الضعيفة على الإستثمار فيها على عكس المؤسسات الكبيرة.[1]

4) **القدرة على الإبتكار والتجديد:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ما يحتم عليها متابعة التطورات التكنولوجية مع البحث على كل ما هو جديد ومتطور وجذاب وذلك بالإعتماد على مدخل تفاعلي مع البيئة ودراسة جميع التطورات المحيطة بها وهذا ما يدعم قدراتها الإبتكارية ويعزز من دورها، الأمر الذي يجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا ملائما للإبداع والإبتكار وتطوير المهارات والقدرات.[2]

5) **الإعتماد على تكنولوجيا بسيطة:** عادة ما يكون الأداء التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد متواضع ومنخفض وذلك في ظل إعتمادها على آلات وأدوات بسيطة، ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى أن إستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة يحتاج إلى مصادر تمويلية ضخمة، وهو الشيء الذي يتعدى قدرات هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[3]

6) **الإعتماد على الموارد المحلية:** غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاجها على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي، وذلك ما يضمن إنخفاض التكلفة الإنتاجية وبالتالي إنخفاض معامل رأس المال.

7) **الإحاطة الكبيرة بالأسواق:** على إعتبار أن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا فإن ذلك يسهل من المعرفة الشخصية للعملاء ومختلف رغباتهم وإحتياجاتهم مما يتيح دراستها مع إمكانية تطويرها في المستقبل، وبالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير في تلك الرغبات والإحتياجات وهو الأمر الذي يوطد علاقة هذه المؤسسات بالسوق والمجتمع المحلي.[4]

---

[1] محمد عبد الله ابو غزالة , مرجع سابق ذكره , ص 09.

[2] شريفة العابد بربنيس 2013 , " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة : حالة الجزائر " المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ,العدد : الرابع , ص 170.

[3] نفس المرجع ص 171

[4] محمد عبد الله ابو غزالة , مرجع سابق ذكره , ص 11

الفرع الثاني:اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[1]:

-ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

-استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

-إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

-استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

-يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

-يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

-تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

-تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

[1] معلومات على موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة https://dim-msila.dz تم الاطلاع عليه يوم 2023/03/25 على الساعة 23:28

– تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المطلب الثاني :الاطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مما لا شك فيه أن عجز القطاع العام لوحدة عن تحقيق التنمية الوطنية، والنهوض بالاقتصاد الوطني على أكمل وجه دفع بالمشرع الجزائري إلى التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص و بالأخص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي أثبت نجاعته في تحقيق التنمية في بلدان كثيرة، إذ أنه يعتبر خزّان للاقتصاد الوطني .وقد سعى المشرع الجزائري في سبيل ذلك وتكريسا منه لهذا التوجه في إطار المخططات الوطنية ذات النظام الخماسي إلى اصدار جملة من التشريعات لدعم هذه المؤسسات سواء كان ذلك بصورة غير مباشرة أو مباشرة.

الفرع الأول :الدعم غير المباشر

لقد كان قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 [1]من القوانين الأولى التي جاءت لتلبية احتياجات الجزائر التشريعية في مجال الاستثمارات الوطنية الخاصة، ثم جاء بعده القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988[2]المحدد لكيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، ثم تلته بعد ذلك جملة من القوانين تتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية وما صاحبها من خوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية و فتح رأسمالها للقطاع الخاص، و من بين القوانين المهمة التي صدرت قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، الذي شمل جوانب عديدة من الاصلاحات في مجال التسيير المالي و القرض والاستثمار.

ويتمثل الدعم القانوني غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القوانين المتعلقة بالاستثمار من خلال قانوني ترقية و تطوير الاستثمار و كذلك قانون الصفقات العمومية:

1. قانون ترقية الاستثمار:

صدر قانون الاستثمار لسنة 1993 بمقتضى المرسوم التشريعي المؤرخ في [3] 1993/10/05والذي كرس مبدأ جديد وهو حرية الاستثمار الكاملة، و إتاحة المساواة بين الوطنين الخواص و الأجانب وجاء بتحفيزات و ضمانات غاية في التطور، بل و فتح المجال لأجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر أو عن طريق الشراكة من خلال وضع آليات جديدة لدراسة الملفات و إجراءات إنجاز العقود و تسريع التحويلات و غيرها من التحفيزات الإدارية و المالية و الجبائية، وفعلا قد أنشئت بناءا على هذا القانون بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة متأخرة لصدوره بداية

[1] القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 34 ص 22

[2] القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 ،يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية الجريدة الرسمية عدد 64 ص 55

[3] قانون رقم 91-11 المؤرخ في 14 أفريل 1991 يتعلق بالنقد و القرض ، المنشور بالجريدة الرسمية ، عدد 16 ص 29

من سنوات 1998 و ما بعدها، إلا أن تجسيد محتوى هذا القانون على أرض الواقع لم يتحقق بالشكل المطلوب نتيجة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر أنذاك.

2. - قانون تطوير الاستثمار:

نظرا للتطور الذي عرفته الجزائر و خروجها من الوضع الصعب الذي عاشته طيلة فترة التسعينات فقد توجه المشرع إلى فكرة تطوير الاقتصاد لاسيما بعد المؤشرات التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات و استمرار ارتفاع أسعارها بشكل تصاعدي لسنوات طويلة، وقد أصدر هذا القانون بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار[1]، و الذي جاء بفكرة جديدة تتعلق بهذا المجال، أين منح الأفراد الحرية التامة في النشاط ،كما جاء يكرس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج و تتفرغ لدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة و ضمانات، ومن أجل تجسيد عملية التوجه في نحو تدعيم و تطوير الاستثمار، و لتجسيد هذا التوجه قررت الدولة إنشاء هيئتين، تمثلت الأولى في المجلس الوطني للاستثمار[2] و الذي غايته التفكير و البحث في أحسن السبل لكيفية توحيد مركز القرار فيما يتعلق بالاستثمار. ثم تم تدعيم هذا الجهاز بجهاز آخر سمي بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هذه الهيئة من بين الهيئات الحكومية الساهرة على دعم الاستثمار وعلى دعم ولعل المسالة التي يجب التنويه بها فيما يخص هاذين الجهازين هو وضعهما تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة ما يعني الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لترقية و تطوير الاستثمار دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو فعلا ما تجسد في فترة لاحقة من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات.

3. قانون الصفقات العمومية:

يعد قانون الصفقات العمومية من بين القوانين التي لها دور كبير في دعم و ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة من خلال الأحكام القانونية التي تضمنها في هذا الاتجاه و مختلف الاجراءات القانونية التي تتعلق بسير الصفقات العمومية و التحفيزات التي تمنح للمؤسسات الصغيرة، و لعل تجسيد ذلك قد تداركه المشرع من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في سنة 2017 السابق الإشارة إليه، إذ نص في مادته 25 على أنه " بعنوان

[1] شيبي عبد الرحيم، شكوى محمد، معدل االستثمار الخاص بالجزائر، دراسة تطبيقية، من المؤتمر الدولي الخاص في التنمية " تقييم و استشراف" بيروت من 23 إلى 25 مارس 2009 ،ص 6

[2] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 10 اكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 64 ص 55

إبرام الصفقات العمومية، تسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من هذه الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حسب الشروط و الكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به."

حيث يسمح هذا النص للمؤسسات الصغيرة من الاستفادة من مشاريع الدولة في مختلف القطاعات و بصفة تفضيلية على حسب حجم الصفقة في الحصول عليها و تنفيذها سواء بصفة مباشرة أو عبر نظام المناولة. وبهذا فإن قانون الصفقات العمومية و مختلف النصوص التنفيذية له، و الصادرة عقب هذا القانون ستكون في صالح المؤسسات الصغيرة للمساهمة في انجاز المشاريع العامة للدولة و الاستفادة من تجربة المؤسسات الكبرى، زيادة على الاستفادة من أموال هذه المشاريع الكبيرة و بالنتيجة فإن هذه المشاريع ستكون عاملا تحفيزيا و تساهم في تطوير القدرات المالية لهذه المؤسسات.

الفرع الثاني :الدعم القانوني المباشر

لقد تجسد الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة ومعها المتوسطة في نفس الوقت من خلال إصدار أول قانون يتعلق بها، ذلك أن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مضمونها لم يجد فحواه الفعلي إلا من خلال القانون 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] و الذي كان يرمي إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديدالتدابير اللازمة لمساعدتها و دعمها و ترقيتها، و قد انشئت في ظل أحكام هذا القانون و المراسيم التنظيمية و التنفيذية و مختلف القرارات الوزارية و اللوائح و الذي استمر

العمل به طيلة 15 سنة كاملة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة جدا منها ما استمر في النشاط ومنها من انتهى وتوقف ومنها ما يزال يعاني الكثير من المشاكل لاسيما في تسديد القروض البنكية ومختلف الهيئات.

ونظرا للكثير من المشاكل التي واجهت تنفيذ وتطبيق هذا القانون فقد توجه المشرع إلى اعداد مشروع جديد يبنى على فكرة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تدعيم الهياكل التي تدعم هذه المؤسسات لاسيما الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة زيادة على التخلي عن التسيير المركزي من خلال تدعيم الهياكل على المستوى المحلي و إعطاء الدعم والاستقلالية في اتخاذ القرار فيما يخص تطوير المؤسسات، واتخاذ تدابير جديدة للدعم أكثر تكيف مع احتياجات هذه المؤسسات، وقد تجلت هذه الأهداف التي سطرتها الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون الجديد إذ جاء في عرض المشروع المتعلق بهذا القانون أنه على الدولة أن تعمل من أجل أن يستفيد

[1] المرسوم الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 21 اوت 20011 المتعلق بتطوير االستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47 ص ص 5-6

أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التسهيلات للحصول على التمويل البنكي ويتم مرافقتهم لضمان جدوى مشروعاتهم عن طريق تكوينهم في مجال التسيير و الحصول على الطلب العمومي، كما سيتم منح ميكانيزمات محفزة خاصة لأصحاب الشهادات لاسيما من أجل إنشاء نشاطات تعتمد على المعرفة و التكنولوجيات الجديدة، وغيرها من الأهداف التي سطرتها الدولة في سبيل تطوير هذه المؤسسات التي راهنت عليها من أجل تطوير الاقتصاد الوطني و التخلى تدريجيا عن التبعية للمحروقات[1].

لقد صدر القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديد بتاريخ 10جانفي 2017 و جاء بأحكام جديدة تبعا لتوجه الحكومة الجزائرية حول تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ورفع العراقيل التي كانت تواجهها في ظل القانون القديم ولقد تضمن القانون جملة من الأهداف و التي هي في حقيقة الأمر برنامج عمل سياسة الدولة في سبيل تطوير هذه المؤسسات والتي تتمثل في :[2]

- بعث النمو الاقتصادي، تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها،
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قدراتها في مجال التصدير،
- ترقية ثقافة المناولة وأخيرا تحسين معدل الاندماج الوطني و ترقية المناولة.

كما تضمن القانون الجديد أيضا تدابيرا لرفع التوجه المركزي في تدعيم و معالجة مختلف المشاكل التي عانت منها هذه المؤسسات الذي كان سائدا في ظل القانون السابق الملغي، من خلال إعطاء الصلاحية و السلطة للجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مساعدة و دعم ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لاسيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها و تخصيص جزء من مناطق النشاطات و المناطق الصناعية.

أن توجه المشرع إلى التخلي عن المركزية في التسيير و إعطاء السلطة للجماعات المحلية من بلدية وولاية في سبيل تجسيد مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنحها التسهيلات اللازمة على المستوى المحلي، لاسيما ما تعلق بالعقار الصناعي و تمكينها من الحصول عن طريق الامتياز على عقارات مختلفة في مراكز النشاط و التي كانت تحتلها

[1] بودليو سليم –كلو هشام ، الإطار القانوني و التنظيمي لإنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 31، العدد 01، كلية الحقوق ، جامعة الاخوة منتوري، جوان 2020 ص ص 171-172

[2] القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017,المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,الجريدة الرسمية الجزائرية ,العدد:الثاني ,الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017, ص 10

و تستحوذ عليها المؤسسات الكبيرة، من شأنه خلق ديناميكية جديدة في توسيع نشاط هذه المؤسسات و خلق مناصب شغل على المستوى المحلي وبالنتيجة ستكون نتائجه إيجابية على الجماعات المحلية من كل الجوانب على أساس أن كل جماعة محلية تختلف عن الأخرى من حيث الامكانيات وما تحتويه من مناطق للنشاط الانتاجي و الصناعي.

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في :

أولا :عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995 ، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة...الخ[1].

ثانيا :عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات

[1] برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 18/17 افريل 2006 ص 117

تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت.[1]

ثالثا :ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، و التكنولوجيا الكثيفة المعرفة .و عليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه و الدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم scale of Economieأو الإنتاج الكبير، ومن ثمة تخفيض التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي[2]

رابعا :عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.[3]

خامسا: زيادة التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية و تكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة و بدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة .كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ و التحالف، و قد يعكس هذا

---

[1] نفس المرجع ص 173

[2] .صالح صالحي" التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي " مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائرالعدد 02، 2003 ص 99

[3] صالح صالحي " أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير سطيف الجزائر، العدد 03، 2004 ص 115

الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية و الوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.[1]

سادسا: عالمية الحد من التلوث

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج[2].

[1] محمد صالح حناوي، محمد فريد الصحن ، محمد سعيد السلطان "مقدمة في المال و الأعمال" الدار الجامعية 2000 ص 98

[2] برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره ص 174

خلاصة الفصل

تم في البداية التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال التطرق لتعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة اولمتوسطة، ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا جليا الغموض الذي لايزال يشوب تعريفها، إذ لا يوجد تعريف واضح لهذه المؤسسات بل نجده يختلف من دولة لأخرى نظرا للتفاوت في درجة نمو الدول، ثم قمنا بالتطرق لخصائص و أهمية هذه المؤسسات ومن بين أهم خصائصها صغر حجمها وسهولة تكوينها بالإضافة لاختلاف أشكال ملكيتها وفيما يخص أهميتها فهي تكمن في توفير مناصب الشغل وكذا قدرتها على رفع الكفاءة الإنتاجية والانتشار الجغرافي، ثم تم التعرف الاطار القانوني لهذه المؤسسات، وتم أيضا التطرق لأهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات.

تمهيد

المبحث الاول : مدخل الى اخراج الانشطة

المطلب الاولى :تعريف وانواع استراتيجية اخراج الانشطة

المطلب الثاني :اثر اخراج النشاطات على تنافسية المؤسسات

المطلب الثالث : معايير ومخاطر اخراج الانشطة

المبحث الثاني : :علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية

المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني :استراتيجيات واهداف التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل

تمهيد

يشهد العالم اليوم تغيرا غير مسبوقا ونموا متسارعا في مجالات عديدة، بفضل التورة التكنولوجية والمعلوماتية التي ساهمت أكثر وأكثر في فتح آفاق جديدة خاصة في المجال الاقتصادي ومن أبرز مظاهر هذا الانفتاح تسهيل حركة انتقال الناس والمعلومات والسلع والخدمات ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتحريرها من أية قيود، بالإضافة إلى توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة، كل هذه التغيرات كان لها أثرا كبيرا على أداء المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت بحاجة ملحة لتبني مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة الضغوط المتزايدة وبيئة العمل الجديدة المتسمة بالتغيرات السريعة والمنافسة الحادة، وأصبح نجاحها وقدرتها على خلق مزايا تنافسية يعتمد اعتـمادا كبيرا على الأساليب والممارسات والاستراتيجيات المتبعة في إدارتها، من أبرز الاستراتيجيات الحديثة التي عرفت انتشارا واسعا في العقود الأخيرة استراتيجية إخراج الأنشطة أو الاستعانة بمصادر خارجية.حيث سيتم في هذا الفصل التعرف على دور استرتياجية اخراج الانشطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال مبحثين كالتالي:

- **المبحث الاول : مدخل الى اخراج الانشطة**
- **المبحث الثاني: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية**

المبحث الاول : مدخل الى اخراج الانشطة

برزت استراتيجية اخراج الانشطة في العقود الأخيرة كواحدة من أكثر الاستراتيجيات التي تعرف انتشارا واسعا في مختلف دول العالم دون التمييز بين الدول المتقدمة والنامية أو حتى بين كون المؤسسة كبيرة أو صغيرة ومتوسطة، حيث تطبق المؤسسات استراتيجية إخراج الأنشطة بغرض الحصول على منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة أو بغرض التركيز على أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وتعظيم العائد على الأصول والحصول على العديد من المزايا الأخرى.

المطلب الاولى :تعريف وانواع استراتيجية اخراج الانشطة

الفرع الاول : تعريف استراتيجية اخراج الانشطة

لقد حاول العديد من الباحثين إعطاء تعريف واضح وشامل لهذه الاستراتيجية بما لا يدع مجالا للخلط بينها وبين العديد من الاستراتيجيات الأخرى التي تشترك معها في العديد من النقاط، خاصة أن استراتيجية الإخراج اعتبرها العديد من الباحثين شكلا أكثر تقدما للمناولة من الباطن .

-يعرف إخراج النشاطات حسب وزارة التجارة الصينية على أنه" انتقال جزئي أو كلي لوظيفة من وظائف المؤسسة إلى مورد خارجي، وهذا الانتقال يتطلب مستوى معين من الاتصال الحاسوبي بين المؤسسة الزبونة والمورد، و كذا التنسيق و الثقة بين الجانبين".[1]

- يعرف Bertrand Quélin اخراج النشاطات على أنه" تحويل نشاط معين إلى مورد خارجي بصفة مستمرة، بعدما كان هذا النشاط ينجز سابقا داخل المؤسسة[2].

كما تعرف استراتيجية إخراج الأنشطة على أنها إيكال عملية إنجاز وتسيير نشاط أو جزء منه إلى مقدم خدمات خارجي متخصص بدلا من إنجازه داخليا ويمكن أن يصاحب هذه العملية تحويل الأفراد والتجهيزات لمقدم الخدمات، أي أن استراتيجية الإخراج هي استراتيجية قائمة على فكرة تقسيم العمل والتخصص من جهة والمفاضلة بين إمكانيات

[1] عبيد الله فطيمة، معرفة أثر الميزة التنافسية على معايير اختيار المورد في إطار مشروع إخراج النشاطات (دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الجزائرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر 2015 ص 217

[2] Frédéric TCHERNEIANM, *Les nouvelles règles de l'externalisation,* dossier groupe HEC, 2002, p32

المؤسسة الداخلية وما هو متاح من إمكانيات وكفاءات في السوق من جهة أخرى في إطار عقد يكون من متوسط إلى طويل الأجل، يمكن أن ينطوي على تحويل الموارد البشرية والمادية لمقدم الخدمات.[1]

ويضاف إلى ذلك ما جاء في التعريف التالي: "استراتيجية الإخراج هي عملية تحويل بعض الأنشطة التي كانت تنجز داخليا أو سلطة القرار المتعلقة بنشاط ما إلى مقدم خدمات خارجي، ويمكن أن تنطوي هذه الاستراتيجية على تحويل عناصر الإنتاج: الموارد البشرية، أنظمة الإعلام الآلي، تجهيزات الإنتاج، التكنولوجيا ومختلف الأصول"[2].

تتمحور استراتيجية الإخراج ببساطة حول تخلي المؤسسة على عملية إنجاز بعض من أنشطتها التي كان تنجزها بنفسها إلى طرف خارجي أكثر تخصصا، أي أنها علاقة ذات طرفين يسمى الطرف الأول وهو المؤسسة التي تقرر إخراج بعض من وظائفها بالأمر بالأعمال أو المؤسسة الزبونة والطرف الآخر يسمى مقدم الخدمة وهو الطرف الذي يتكفل بتقديم الخدمات للمؤسسة الأمرة بالأعمال وفق الشروط المتفق عليها.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين استراتيجية إخراج الأنشطة والمناولة من الباطن أو المناولة الصناعية (sous traitance/subcontracting)، إذ تعرف هذه الأخيرة على أنها " :العملية التي من خلالها يتم تصنيع منتج معين أو عدة أجزاء من منتج معين لحساب المؤسسة تعطي الأوامر وحسب الخصائص التقنية التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول اليها من خلال هذا التعريف يمكن القول أن المناولة من الباطن تتعلق أساسا بالمنتج وليس بالخدمة، كما أن الوكيل الخارجي في هذه الحالة لا يملك هامش حرية كبير بل إنه يعمل وفق ما يملى عليه من قبل المؤسسة الأمرة بمعنى آخر يمكن القول أن المناولة من الباطن ما هي إلا استعانة بورشة عمل خارجية، بالإضافة إلى ذلك تعتبر استراتيجية الإخراج أكثر عمقا من المناولة من الباطن كونها تحمل بعدا تسييريا وهو ما يؤدي الى احداث تغيير معتبر في المؤسسة على عكس المناولة من الباطن[3]

[1] معتصم دحو، إستراتيجية إخراج النشاطات: طرق التقييم وأساليب التنفيذ، رسالة مقدمة لنيل رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2014/2013 ص 28

[2] Maurice .F.GreaverII, Strategic outsourcing, approach to outsourcing decisions and initiatives, AMACOM, New York, 1999,p.10.

[3] شايب حنان، استراتيجية إخراج الأنشطة ودورها في تحسين تنافسية الدول –التجربة الهندية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة، 2018 ص 11

من خلال ما سبق يمكن القول انه بصفة عامة تنطوي استراتيجية الإخراج تحت فكرة بسيطة مفادها أن كل عمل لا يمكن انجازه بفعالية أكبر، أرخص وأحسن من المنافسين، فلا معنى لإنجازه داخليا ويجب إيكاله إلى طرف خارجي قادر على تقديمه بطريقة أحسن.

الفرع الثاني :انواع استراتيجيات اخراج الانشطة

يمكن تلخيص اهم الانواع في الجدول التالي:

جدول رقم 07: انواع استراتيجيات اخراج الانشطة

معيار التصنيف	النوع		الخصائص
حسب تموقع مقدم الخدمة والزبون	اخراج محلي		وهي الحالة التي ينشط فيها كل من الزبون ومقدم الخدمة في نفس البلد
	اخراج دولي	اخراج نحو البلدان المجاورة	هي الحالة التي يكون فيها كل من الزبون ومقدم الخدمات ينشطان في بلدين مختلفين ولكن قريبين جغرافيا
		اخراج نحو البلدان البعيدة	هي الحالة التي يكون فيها كل من الزبون ومقدم الخدمات ينشطان في بلدين مختلفين بعيدين جغرافيا مثل الجزائر والهند
حسب حجم الأنشطة التي تم إخراجها	الإخراج الكلي		وهو في حال تحويل كامل النشاط بكل جزئياته من موارد مادية وبشرية إلى مقدم الخدمات.
	الإخراج الجزئي		وهو في حال اختيار جزء من نشاط ما وتحويله إلى مقدم خدمات مع الإبقاء على الجزء الآخر داخل المؤسسة.
حسب أسبقية إنجاز هذا النشاط ومدى	إخراج استراتيجي مع تحويل للموارد		يقصد به إخراج نشاط قريب من قلب المهنة وكان ينجز داخليا من قبل المؤسسة إلى مقدم خدمات خارجي.
	إخراج استراتيجي		يتمثل الإخراج الاستراتيجي في تحويل مهمة تسيير نشاط ما قريب من قلب المهنة لم ينجز من قبل داخل المؤسسة إلى طرف خارجي.
	إخراج تقليدي مع تحويل للموارد		ينطوي هذا النوع على إخراج نشاط بعيد عن قلب المهنة كان ينجز داخليا من قبل المؤسسة إلى مقدم خدمات خارجي.

قربه من قلب المهنة	**إخراج تقليدي**	وهي الحالة التي يتم فيها إيكال مهمة تسيير نشاط بعيد عن قلب المهنة لم ينجز من قبل داخل المؤسسة بصورة متكررة إلى مقدم خدمات خارجي.
حسب طبيعة الخدمة محل الإخراج	**إخراج الخدمات العامة**	وهي الحالة التي يتم فيها إخراج أنشطة الخدمات العامة المتمثلة أساسا في الأنشطة التي لا تساهم في خلق القيمة مثل :الإطعام، البستنة، الأمن، التنظيف.
	إخراج نشطة الإعلام الآلي	يتم أيضا إخراج أنشطة الإعلام الآلي وفي هذه الحالة يطلق على استراتيجية الإخراج infogérance.
	اخراج المهام الادارية	يقصد بها تفويض مهمة إنجاز وتسيير المهام الإدارية كالأنشطة المالية، المحاسبية وأنشطة الموارد البشرية إلى مقدم خدمات خارجي.

المصدر:

- شايب حنان، استراتيجية إخراج الأنشطة ودورها في تحسين تنافسية الدول –التجربة الهندية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة، 2018 ص 13
- Mariusz – Jan Radto, offshoring, outsourcing and production fragmentation: linking macroeconomic and micro- business perspectives, Palgrave Macmillan,new York, 2016, p.09.

المطلب الثاني :اثر اخراج النشاطات على تنافسية المؤسسات

تتضمن إستراتيجية إخراج النشاطات مزايا متعددة، كتخفيض التكلفة والمرونة والاستفادة من القدرة التكاملية للموردين وفيما يأتي سنتطرق لاثر ودوافع هذه الإستراتيجية.

1. **تخفيض التكاليف** :إن الأسباب التي تجعل تكاليف المورد أقل من تكاليف المؤسسة المخرجة متعددة، فإزالة لانخفاض تكلفة اليد العاملة هناك طرق التنظيم، التكنولوجيا المستعملة، أثر الخبرة المتراكمة واقتصاديات الحجم .ولهذا يعتبر تخفيض التكاليف أهم دافع للإخراج لدى جل المؤسسات[1].
2. **المردودية الاستراتيجية** :نظرا للتحولات الاقتصادية فإن المؤسسة مطالبة بتغيير استراتيجيتها حسب الورع السائد، فالمؤسسات المندمجة تجد صعوبة في التخلي عن قطاع سوقي معين أو تغيير نشاطها أو توقيف انتاج

[1] شايب حنان: مرجع سبق ذكره ص 14

معين، بينما تقل هذه الصعوبة عند المؤسسات التي تلجأ إلى اخراج النشاطات، وذلك باللجوء إلى فسخ علاقة الشراكة عند الضرورة[1].

3. **التقليد** :عندما تقوم شركة ناجحة بتقديم تأكيد مفاده أن السبب وراء تحقيقها لهذ النجاح هو اعتمادها على اخراج النشاطات في تنفيذ بعض أو أغلب أنشطتها، هذا الأمر يؤدي إلى جذب العديد من المؤسسات نحو تقليد ذلك، باعتبار أن اخراج النشاطات أصبح الاستراتيجية التي تقود للنجاح وبالتالي يصبح التوجه إلى اخراج النشاطات مورة العصر، لكن ما لا تدركه المؤسسات المقلدة أن المؤسسات الناجحة تميل إلى تقديم تقارير متفائلة.[2]
4. **المردودية المرتفعة للاستثمارات** :انطلاقا من نظرية التكاليف المقارنة فإن المؤسسة تلجأ إلى المورد الخارجي حتى وإن كان تنفيذ العمل داخليا أقل كلفة، وهذا للاستفادة من القدرات المالية التي يوفرها المكسب الخارجي في استثمارات أكثر مردودية والتي تتناسب مع تخصصات المؤسسة.
5. **زيادة المرونة** :في دراسة مست الشركات الكندية أكدت 95 % من الشركات أن الهدف من انتهاج استراتيجية اخراج النشاطات هو زيادة المرونة .فإخراج النشاطات يخفض من حجم المسؤوليات الواجب تحملها مثل تسير أصناف مختلفة من العمال، ويسمح للمسيرين بالتركيز فقط على الأمور والقضايا التي يتم تنفيذها داخل المؤسسة[3] .
6. **الحاجة إلى النقل الضمني للمعارف** :بعض النشاطات يمكن أن تعتمد على الكثير من المعارف العلمية الضمنية، مثلا عندما نكون بصدد استغلال تكنولوجيا معقدة وحديثة، فإن هذا النوع من المعارف يصطدم بالكثير من الحواجز، فمن جهة يوجد مشكل عدم تناظر المعلومات وبالتالي احتمال الاختيار الخطأ ومن جهة أخرى هناك مشكل نشر سرية المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي خطر التقليد من المنافسين، في هذه الحالة فإن الاختيار الأنسب هو تنفيذ العمل داخل المؤسسة، خاصة إذا كانت المؤسسة التي تنفذ العمل هي

---

[1] Yves BARREGRE & M. BOUCHE, *Les Politique D'impartition*, R.F.G, 1982, p08.

[2] عامر اسماعيل عبد الله حديد، تحديد معايير اختيار المورد في اطار عملية التعهيد، مؤتمر دولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة جنان، لبنان، 2012، ص 12

[3] Alain HALLY, *A study of the outsourcing activities of Canadian BUSSINESS : A Comparaison of the country 's for major regions*-HEC-August 2008-p14.

صاحبة التكنولوجيا .لكن إذا لم تتمكن المؤسسة من تنفيذ العمل داخليا لسبب أو لآخر، فإن اللجوء إلى علاقات الاخراج يكون أفضل من علاقات السوق لأن المتابعة التقنية المستمرة تكون ضرورية، ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الحاجة إلى نقل المعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ نشاط معين تزيد من احتمال اللجوء لعقود اخراج النشاطات مقارنة باللجوء إلى علاقات السوق .

7. **دوافع متعلقة بالنشاط** :وتنقسم إلى اثنين[1]:

- **الطابع المتباين للنشاط** :نقول عن نشاط أنه متباين، إذا كانت المؤسسة المعنية بالتنفيذ لا تملك كل الكفاءات والمهارات لتنفيذه، ففي هذه الحالة فإن اللجوء إلى تنفيذ العمل في الداخل غير مرغوب به، وبل غير مجدي، فالمؤسسة قد تصادفها بعض المشاكل والصعوبات التي لم تكن متعودة عليها، وبالتالي فهي تفتقد إلى التجربة في التعامل معها، وهذا يؤثر على نوعية الأداء، إذن الطابع المتباين للنشاط يرفع من احتمال التعهد به لمورد خارجي.
- **الطابع التكاملي للنشاط** :نقول عن نشاط معين أنه أكثر تكاملية عندما يكون التنسيق(كما ونوعا) بينه وبين الأنشطة الأخرى للمؤسسة ضروري ومطلوب مثل تطوير وصناعة المنتوجات التكنولوجية، التي تعتمد على مناهج وطرق تصنيع معقدة، في هذه الحالة تصبح علاقات السوق(أي شراء كل ما تحتاجه المؤسسة)غير فعالة ومن الأحسن استبدالها بعلاقات الاخراج.

8. **الدوافع الاجتماعية** :إن الاستثمار لا يخص المجال المادي فحسب، فالجانب البشري هو الآخر جد مهم لتحقق المؤسسة تطورات ملموسة وهذا ما يبرر : البحث عن الابداع، امتلاك الكفاءات المثالية لتحقيق الأداء المنشود، البحث عن الخبرة والذكاء الاقتصادي" L'intelligence économique " ، ومحاولة رسملة المعارف الداخلية في اطار البحث الدائم عن الأحسن[2] .

9. **توزيع المخاطر** :غالبا ما ينظرا لإخراج النشاطات على أنه الوسيلة الأفضل للحد من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة في بيئة الأعمال، وذلك من خلال تقاسمها لهذه المخاطر مع الموردين، فالاستثمار يجعل من الشركات في حالة مواجهة مستمرة مع أخطار كبيرة مثل أخطار السوق، المنافسين والقوانين والتشريعات

[1] زغدار أحمد، الميزة التنافسية و البدائل الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011 .، ص 69

[2] نفس المرجع ص 59

الحكومية، المالية، التكنولوجية، ...وغيرها، وكلها أخطار يكون التعامل معها صعب لا سيما إذا ما كانت استثمارات المؤسسة كبيرة، ويعد الاخراج حلا أمثلا للحد من هذه المخاطر وذلك من خلال توزيعها بين عدد من الموردين .

في دراسة ل 200 مؤسسة فرنسية أوضح المسيرين مجموعة من الدوافع التي تجعلهم يلجؤون إلى الإخراج:

- تكلفة اللجوء إلى مورد خارجي دائما أقل مقارنة بإنجاز النشاط داخل المؤسسة(".مؤسسة استشفائية)؛
- من خلال اخراج النشاطات يمكن الوصول بصفة مباشرة لكفاءات لا تتوفر عليها المؤسسة في الداخل . الاشكالية تتلخص في أن موظفي المؤسسة قد يكونون في حالة عجز أمام التطور التكنولوجي السريع، في حين أن موظفي المورد يكونون مكونين بصفة متجددة(."مكتب استشاري)؛
- اخراج النشاطات يمكن من مواجهة التقلبات الحادثة في نشاط ما(ارتفاع وانخفاض الطلب)، وبالتالي التخلص من العمالة الفائضة(."مؤسسة مختصة في تجهيزات التلحيم والتدفئة)؛
- اخراج النشاطات يجنب الاستثمار في تجهيزات تستعمل بصفة نادرة من طرف المؤسسة(."مؤسسة أشغال وبناء)؛
- اخراج النشاطات يمكن من التركيز على المهنة الأساسية، وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد في مجال محدد ." (مؤسسة لاستقبال الأشخاص المسنين[1].)

المطلب الثالث : معايير ومخاطر اخراج الانشطة

الفرع الاول : معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة

قبل أن تتخذ المؤسسة لقرار تخريج أيّ نشاط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:[2]

[1] فطيمة عبيد الله . فيصل مختاري، تأثير دوافع اللجوء لإخراج النشاطات (Outsourcing) على العوامل المحددة لاختيار المورد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 09 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة معسكر، 2015 ص 220

[2] بوريش, مهني; رحال, علي، «دور سياسة التخريج l'externalisation في تخفيض تكاليف المؤسسة- دراسة حالة المركب الصناعي ALFADITEX ببجاية، مجلة الاقتصاد الصناعي - خزارتك – المجلد 08 العدد 01 ، مارس 2018 ص 204-205

1-**معيار الانتماء إلى قلب المهنة** :المعيار المركزي لاتخاذ قرار التخريج يرتكز على التفرقة بين الأنشطة التي تعتبر جزء من قلب المهنة أو التي لا تنتمي إليه وهي التي يمكن أن يتم تخريجها، ذلك لأنّ تخريج هذه الأخيرة ينطوي على فائدة مزدوجة بالنسبة للمؤسسة:

-الفائدة المباشرة تكمن في تخفيض التكاليف وتحسين الأداء مقارنة بما يمكن أن توفره المصالح الداخلية للمؤسسة؛

-الفائدة غير المباشرة تكمن في إمكانية إعادة تخصيص الموارد المالية التي تم توفيرها وتركيزها على النشاطات التي تنتمي إلى قلب المهنة للمؤسسة المخرّجة مما ينتج عنه خلق معتبر للقيمة.

2-معيار مستوى الأداء :فالأنشطة التي تمثل جزء من قلب المهنة يجب على المؤسسة الحفاظ عليها بالداخل، أما التي لا تنتمي إلى قلب المهنة فتكون على حالتين:

-**أداء الوظائف بالداخل أقل مما لدى أفضل الموردين في السوق** :في هذه الحالة يوصى بتخريج النشاط أو الوظيفة، ذلك لأنّ اللجوء إلى الموردين المتخصصين يسمح بتخفيض التكاليف وتحسين أداء النشاط وتحويل الموارد الناتجة وتركيزها على الأنشطة الأساسية؛

-**أداء الوظائف بالداخل يفوق أداء أفضل الموردين في السوق** :في هذه الحالة يوجد حلين:

الحل الأول :الاحتفاظ بالنشاط داخل المؤسسة، لكنه غير مرغوب فيه لأنّ الموارد المالية للمؤسسة يجب أن تكون مخصصة بصفة أولوية لنشاطها الرئيسي، وأيّ استثمار ينجز خارجه يستحوذ على موارد تكون أكثر إنتاجية لو خصصت للنشاط الرئيسي للمؤسسة؛

الحل الثاني :وهو الأحسن والذي يتمثل في جعل من هذا النشاط" قلب مهنة "لفرع تم إنشاؤه لهذا الغرض يمكنه أن يقترح خدماته على المؤسسة الأم وعلى زبائن آخرين.

3- معيار التكاليف الخفية:إنّ معظم عمليات التخريج تضم تكاليف خفية لا تأخذها المؤسسات بعين الاعتبار، بحيث يمكن أن تؤدي إلى تخفيض كل الربح المتحصل عليه من خلال عملية التخريج.

الفرع الثاني :مخاطر اخراج الانشطة

تواجه المؤسسات اليوم بيئة اقتصادية تتميز بتداخل عدة عوامل، فتزايد حدة المنافسة بفعل العولمة دفع بالمؤسسات اليوم إلى اعتماد إستراتيجية الإخراج قصد إعادة التركيز على المهن الأساسية للمؤسسة وهو ما يؤدي بالمؤسسات إلى تبني متزايد لهذه الإستراتيجية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن اعتماد هذه الإستراتيجية وإن كان يبدو

من الجانب الاقتصادي يظهر مبدئيا أنه قرار مناسب، غير أن هذا القرار يحمل أخطار تتطلب التحكم فيها، فنظرا لما تتميز به العملية من خصائص لا سيما طول الفترة التعاقدية، يمكن أن يترتب عن عملية الإخراج تبعية للمورد وفقدان للرقابة، كما يمكن أن تحدث انزلاقات خطيرة خاصة لما يتعلق الأمر بنوعية الخدمات المقدمة أو ارتفاع تكاليفها، لذا على المؤسسة إعداد فريق قيادة ومتابعة مجهز بالوسائل الكافية لتحقيق أهدافه ويمكن حصر هذه الأخطار في ثلاث أصناف هي[1]:

-**فقدان المهارات والكفاءات (مشكل النوعية)**: يترتب عن إخراج النشاطات تحويل للكفاءات، وهو ما يمكن أن يترتب عنه خطر فقدان المهارات المتراكمة التي يصعب إعادة تشكيلها من جديد فالنشاطات التي تكون داعمة في وقت ما يمكن أن تصبح مهمة لاحقا، لذا يجب الاحتفاظ بنسبة معينة من الكفاءات داخل المؤسسة حتى يمكنها إعادة إدماج النشاطات المخرجة من جديد، وهناك من يرى أن إعادة إدماج النشاط من جديد بداخل المؤسسة يصبح صعبا جدا واللجوء إليه غير وارد لا سيما لما يتلازم مع تطور التكنولوجيات والممارسات لبعض النشاطات ما ينشأ عنه تبعية للمورد، ونظرا لكون مفهوم "قلب المهنة" قابل للتغير باستمرار، على المؤسسة التكيف مع هذا التغيير.

-**التبعية للمورد (الكلفة وصعوبة التبديل)**: ينتج عن التبعية للمورد تحويل للكفاءات ونقص في المتابعة والرقابة للنشاط المخرج، حيث يمكن للمورد أن يحول النشاط المتعاقد عليه إلى مورد آخر، وتعتبر هذه التبعية طبيعية لكن الإشكالية تكمن في الأخطار التي يمكن أن تترتب عنها لاسيما صعوبة استبدال المورد تحكم العلاقة التعاقدية طويلة الأجل، هذا الخطر يزداد تفاقما لما يكون عدد الموردين الذين يمكن اللجوء إليهم قليل، وبالتالي إمكانية حدوث سلوكات انتهازية من المورد.

-**الأداء السيئ للنشاط المخرج**: نقص أداء المؤرد وعدم تحقيقه للأهداف المحددة بالعقد، يمكن أن يؤدي إلى تدهور وضعية للمؤسسة الزبونة، فالخطر يرتبط بالمشاكل التقنية التي تعيق استمرارية الخدمة سواء تعلقت بالبنية الهيكلية أو الوظيفية، كما يمكن أن يرتبط بعدم التأكد المتعلق بضعف كفاءات وموارد الشريك وكذلك عدم التأكد المتعلق بقدرته التكنولوجية على تحقيق أفضل نسبة "نوعية- خدمة/كلفة". وبالتالي هناك ثلاث مستويات للأداء هي أداء المنظمة التي تحقق أهدافها، إذ تعتبر المنظمة في هذه الحالة كآلة ميكانيكية، وبالتالي تتمثل في النموذج العقلاني؛ يعبر

[1] محمد بلقاسم ، إستراتيجية إخراج النشاطات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 08، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم، 2015 ص ص 290-292

للمستوى الثاني عن أداء المنظمة كقدرة على التكيف، وفي هذه الحالة تتجسد المنظمة في النموذج الطبيعي؛ غير أن المستوى الثالث فيتمثل في أداء المنظمة كرقابة للموارد المحيطية وخاصة للمنظمات الأخرى، وهي تمثل إذن كنموذج ايكولوجي.

-**خطر اجتماعي**: يرافق عملية إخراج النشاطات تحويل للكفاءات وتسريح للعمال (فقدان لبعض الكفاءات)، ما يؤدي إلي بروز سلوكات رفض قد تتخذ شكل معارضة مفتوحة أو خفية، فالمعارضة المفتوحة تتمثل في حالة عدم الرضا من طرف الأجراء ويتم من خلالها المفاوضة والمطالبة بالتسوية عن طريق النقابات أو لجان المؤسسة، ويمكن في كل الأحوال مواجهتها نسبيا، غير أن المعارضة الخفية تعتبر أكثر خطرا، و هي سرعان ما تتطور إلى أن تصل إلى الانسداد، كما أن تحسيدها يكون له انعكاسات تتجلى في تخفيض الإنتاجية من طرف مجموعات العمل باعتبار أن التحفيزات قليلة وبالتالي إعاقة تنفيذ المشروع، زيادة على هذا يمكن أن يترتب عن عملية الإخراج إعادة التوطين للنشاطات بمناطق ذات تكاليف يد عاملة ضعيفة

المبحث الثاني : :علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية

أصبح أمرا حتميا اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا لدورها الهام في تنمية الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، على غرار ما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد شريطة توفر المناخ الملائم للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة.

المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الاول :تعريف التنمية الاقتصادية

من الصعب وضع تعريف شامل للتنمية الإقتصادية ويعود هذا السبب لإختلاف طبيعة لدول وأنظمتها الإقتصادية لذا نستعرض بعض التعاريف حول التنمية الإقتصادية :

– التنمية الإقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين و تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي إستنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو و توازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية.[1]

– تعرف كذلك بأنها ديناميكية متتابعة، ذلك أن التغيير في أي مجموعة من المتغيرات في الإقتصاد القومي يتمخض عن تغييرات في مجموعة أخرى منها، وقد يترتب عن ذلك كله زيادات في نصيب الفرد من الدخل القومي و لا تقف هذه العملية عند هذا الحد فالزيادة في الدخل تترتب عنها متتبعات تتمخض بالضرورة عن زيادات أخرى في الدخل، و المشكلة التي تواجه الذين يرغبون في سياسات الإسراع بعملية التنمية تتمثل في إكتشاف المتغيرات و العلاقات الأساسية في عملية التنمية.[2]

– التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[3]

---

[1] فتيحة عبابسية، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الإقتصادية – دراسة حالة لسوق الأوراق المالية بالجزائر–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013 ص 08

[2] علي جدوع الشرفات" :التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1 الاردن، 2010 ص 25

[3] خياري ميرة ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007 – 2012–"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013 ص 12

– كما تعرف بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. [1]

الفرع الثاني : عناصر التنمية الاقتصادية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة، ونذكر منها ما يلي[2]:

– **تراكم رأس المال**

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك حيث إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو .

– **التكنولوجيا**

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات.

– **الموارد البشرية**

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد" :التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،الاسكندرية 2008، ص 36

[2] محمد صالح تركي القرشي" :علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط 1 ، 2010 ص 51

وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها .

– الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها "أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته ."وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ،ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا.

المطلب الثاني :استراتيجيات واهداف التنمية الاقتصادية

الفرع الاول : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يمكن تعريف إستراتيجية التنمية على أنها مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد إتجاهات العمل والسياسات المنظمة له والتنظيمات والإجراءات التي ستعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والعادات التي يحددها المجتمع لنفسه. وعلى ذلك فأنه على كل دولة أن تضع الإستراتيجية المناسبة لنظامها الاقتصادي والإجتماعي ولا تتبنى إستراتيجية معارة من دولة أخرى تختلف عنها في أهدافها وإحتياجاتها ومواردها وقيمها الإقتصادية والإجتماعية، وبما أن قيم المجتمع وأهدافه وإحتياجاته وموارده تتطور وتتغير بمرور الزمن فأن الإستراتيجية التي تتقرر للتنمية يكون لها محور زمني لا بد من تحديده.

وتكون إستراتيجية التنمية إما طويلة الأمد أو متوسطة الأمد، حسب طبيعة الأهداف من جهة وحسب إمكانية تأمين الموارد اللازمة وإستخدامها لبلوغ الأهداف المنشودة. ولا شك في أن وضع الإستراتيجية المناسبة له أهمية في ترجمة الخطط إلى برامج تنفيذية، وبالتالي يكون للتخطيط الاقتصادي دور هام في عملية التنمية. إتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية ونتناول في أدناه الإستراتيجيات المختلفة لتنمية الإقتصادية كالتالي:

1- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك إستنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية الخ....، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الإقتصادية في العوامل الآتية:

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة وللعاملين في الصناعة بشكل خاص؛
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات؛
- توفير الصرف الأجنبي لإسترداد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية؛
- الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية إنتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب؛
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي؛
- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية؛
- لا يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.[1]

2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، إستهلاكية و إنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وهو مرافق لعملية التنمية الإقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية إقتصادية دون تحقق التصنيع ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الإقتصاد ما يلي:[2]

[1] هدى عبد الحميد علي ، إقتصاد التنمية من النظريات إلى الإستراتيجيات والسياسات التنموية، المقالة 02، المجلد 19، العدد 02، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2018ص 49.

[2] علي جدوع الشرفات :مرجع سبق ذكره، ص223 :.

- ✓ **تصنيع الموارد الأولية الزراعية:** إن تطور القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة وتحويلها إلى منتجات مصنعة، ومن هنا فإن الصناعة تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له، من جهة وكذلك رفع قيمة الموارد الأولية عند تحويلها إلى منتجات نهائية والإستفادة من القيمة المضافة داخل الإقتصاد الوطني؛
- ✓ **تعزيز الصادرات وتنميتها:** إن القطاع الصناعي ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة، منها ماهو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير ويوفر العملات الأجنبية للإستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الإقتصاد الوطني؛
- ✓ **توفير من العمل إكتساب المهارات:** نظرا لحاجة القطاع الصناعي المتنامي إلى القوى العاملة فان توسع القطاع المذكور من شأنه أن يوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل كليا و للعاطلين جزئيا كما هو الحال في القطاع الزراعي، ولذلك فإن القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة الدخول للعاملين؛
- ✓ **تحقيق الإستقرار الإقتصادي:** إن تطور و توسع القطاع الصناعي من شانه أن يساهم في تعزيز الإستقرار الإقتصادي إذ انه يساعد على تقليل الإعتماد على تصدير المواد والسلع الأولية والتي تخضع إلى التقلبات في عوائد صادراتها، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة الأمر الذي ينعكس على النتائج المحلي الحقيقي وعلى ميزان المدفوعات وعلى نسب التبادل التجاري. ويعمل على تجنب التقلبات وأثارها السلبية على الإقتصاد الوطني.

3- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية: تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة وكذلك يمثل سوقا لإستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة وبذلك فان كل واحد منها يخدم الأخر ولا يستغني عنه ، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح فالتنمية الإقتصادية تحتاج إذن إلى الإثنين معا.[1]

[1] مدحت القريشي: "التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن- عمان،2012 ص 174

4- إستراتيجية الحاجة الأساسية: إتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية ...الخ. وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي وهدف أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفي مثل هذه السلع والخدمات من شانه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف :

- ✓ **الهدف الأول:** رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف والمدن، وخاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف في العمل؛
- ✓ **الهدف الثاني:** التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي؛
- ✓ **الهدف الثالث:** تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة. [1]

5- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: التنمية المستدامة تسعى إلى الإستخدام الأمثل ويشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر للأجيال المستقبلية ويركز مفهوم التنمية المستدامة على الملائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية لذا فهي تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية. والسبب في وجود الهدر في الموارد هو أن السكان في تزايد مستمر بينما إن الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير، لذلك فان الهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم لمنع إستنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وإهدار الطاقات إن التنمية المستدامة تعالج مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان، لإن العيش في بيئة من الفقر والحرمان يؤدي إلى إستنزاف الموارد وتلوث البيئة. وأخيرا فإن التنمية المستدامة وجوهرها هو الإنسان، كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية. وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.[2]

[1] صالح خليل أبو أصبع" :الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، دار البركة للنشر والتوزيع، ط 1 الأردن –عمان. 2008 ص 18

[2] خياري ميرة، مرجع سبق ذكره ص 41

6- إستراتجية التنمية المستقلة: لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الإقتصاديين إلى أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.[1]

الفرع الثاني :أهداف التنمية الإقتصادية

إن عملية التنمية الإقتصادية أهداف تسعى إليها كل دولة التي تقوم بتطبيق خطط التنمية والتي تتلخص بما يلي:

1. **زيادة الدخل القومي:** إن أول أهداف الدول النامية هو زيادة الدخل القومي الحقيقي، فنجدها تعاني من الفقر وإنخفاض مستوى معيشة سكانها بالموازاة مع تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة، وتجاوز هذه الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدرجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت الزيادة في الدخل مع إحداث تغيرات هيكلية عميقة. فالزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانات المادية والتكنولوجية الملائمة، إذ كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان.

2. **رفع مستوى المعيشة:** ويعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، لإن هذه التنمية إذا توفقت عند هذا الحد فإن الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي ويؤدي ذلك إلى إن إنخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم إنخفاض مستوى المعيشة.[2]

[1] هدى عبد الحميد علي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر 1990-2013-،شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة أعمال دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص ص 95-96.

3. **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** تعاني الدول المتخلفة من الفوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع الواحد نتيجة نظام التوزيع الغير العادل إذ نجد إستحواذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة ونصيب عال من الدخل القومي، بينما تحصل غالبية أفراد المجتمع على نسبة بسيطة جدا ومتواضعة منهما مما يخلق شعور الأغلبية باللاعدالة الإجتماعية ويخلق الطبقية في المجتمع.

4. **تعديل التركيب النسبي للإقتصاد القومي:** تعتمد معظم إقتصاديات الدول المتخلفة على الزراعة كمصدر أولي في تسيير إقتصادها مما يجعلها عرضة لمخاطر نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار. فالتنمية الإقتصادية تسعى إلى التقليل من هذه السيطرة بفسح المجال للصناعة والقطاعات الإقتصادية الأخرى لتلعب دورها في النهوض بالإقتصاد القومي وتلبية الإحتياجات اللازمة والقضاء على المشاكل التي يولدها الإعتماد على المورد الواحد. [1]

5. **التوسع في الهيكل الإنتاجي:** يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لإن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الإقتصاد القومي بالإحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد وإرتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته، بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.[2]

المطلب الثالث :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ,ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية

[1] أمير صليحة، حجاب صليحة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 –دراسة حالة الشركة الإيطالية "ريزاني دي إيكر" للبناء والأشغال العمومية، شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم الساسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية وسياسات عامة، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2015، ص 34.

[2] زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر 2000-2014-، شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2015، ص 45.

في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات ، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو 90 %– 80% من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم ، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المتغيرات الاقتصادية و توضيح الدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه من اجل إنعاش الاقتصاد الجزائري وإخراجه من التبعية لقطاع المحروقات.

1– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة و في الكثير من الدول النامية , وفي الجزائر أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في توفير مناصب العمل نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية ،وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر و ملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة.والشكل الآتي يوضح تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الشكل رقم03: تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2019-2022

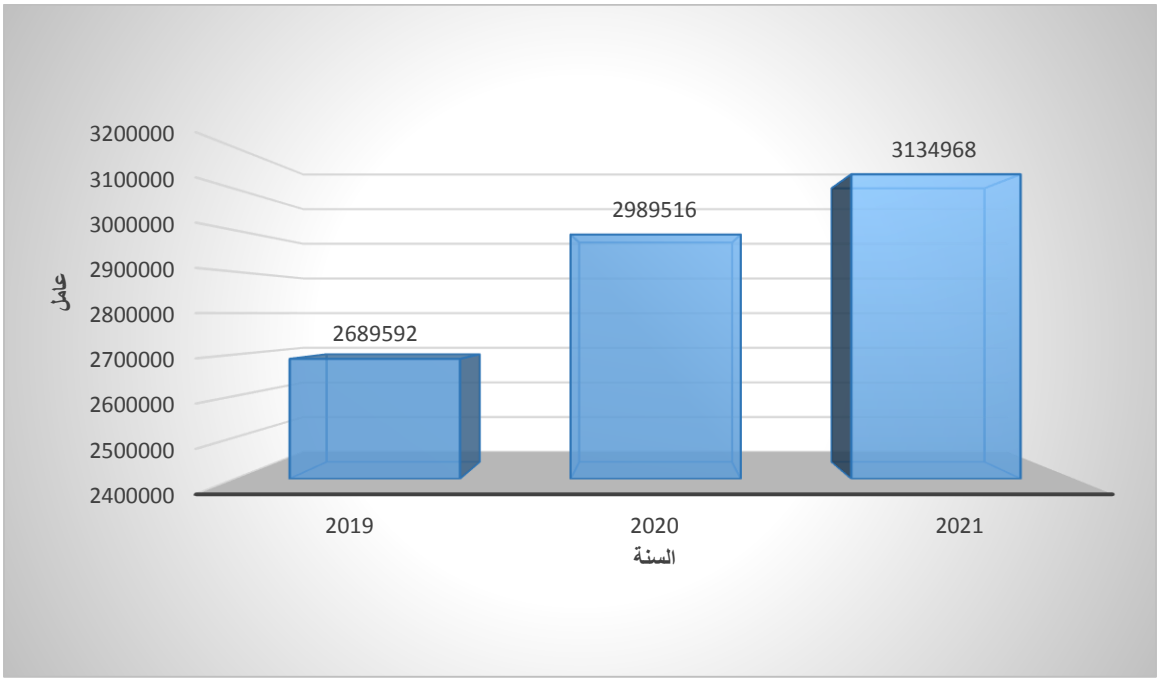

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على :

bulletin d'information statistique de la pme 2020/2021/2022

بلغ إجمالي القوى العاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة ، في نهاية عام 2021، 3،134968 عاملا ، منهم 20،108 فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن القوة العاملة الإجمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة زادت بنسبة 4.78٪ بين عامي 2020 و 2021.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجهود المبذولة للرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتفعيل دورها في الاقتصاد وكذا دورها البارز في خلق مناصب الشغل، يجب ان ترقى إلى المستوى المطلوب وازالة العديد من المعوقات والعراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك منها معوقات مالية، تسويقية، إدارية، عقارية ومعوقات أخرى، الأمر الذي يستوجب ضرورة الاهتمام أكثر لرفع هذه التحديات

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

لقد عرفت القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من **9237,87** مليار دينار سنة 2015 إلى أكثر من 10600 مليار سنة 2020 , أما بالنسبة لمعدل مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة فانه ظل يتغير من سنة إلى أخرى.

وفيما يلي سنوضح تطور القيمة المضافة التي حققتها في المؤسسات المتوسطة والصغيرة

جدول رقم 08: تطور القيمة المضافة التي حققتها في المؤسسات المتوسطة والصغيرة

	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	1313,36	14,22	1414,65	14,23	1291,14	12,77	1362,21	12,51	1449,22	12,66	1299,91	12,23
القطاع الخاص	7924,51	85,78	8529,27	85,77	8815,62	87,22	9524,41	87,49	10001,3	87,34	9326,55	87,77
الاجمالي	**9237,87**	**100**	**9943,92**	**100**	**10106,76**	**100**	**10886,62**	**100**	**11450,6**	**100**	**10626,46**	**100**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على :

bulletin d'information statistique de la pme 2022 p30

كما بيّنت معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015 أن القطاع الخاص يسيطر بشكل كامل على بعض النشاطات مثل الفلاحة والصيد البحري , الخدمات المقدمة للعائلات، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص 7924,51مليار دينار مقابل 1313,36 مليار دينار للقطاع العام ، وكذلك قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة 8529,27 مليار دينار مقابل 1414,65 مليار دينار للقطاع العام بنسبة تطور قدرت 7.63 لتواصل التطور والارتفاع الى ان تبلغ 10001.3 مليار دينار سنة 2019 للقطاع الخاص مقابل 1449.22 مليار دينار للقطاع العام بنسبة تطور قدرت ب 17.25 عن سنة

2016 ثم تنخفض بسبب الاجراءات الوقائية لكوفيد 19 والتدابير التي سنتها الحكومة للحد منه حيث بلغت 9326,55 مليار دينار للقطاع الخاص مقابل 1299.91 مليار دينار للقطاع العام .

وعلى الرغم من نمو عدد المؤسسات، مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مازالت محدودة في خلق الثروة، حيث لا تتجاوز% 1.1 ، مقابل % 12 في فرنسا [1] ، هذه الحالة ناتجة عن العديد من القيود نذكر منها العقارية والمالية...، التي تؤثر بشدة على المبادرة الخاصة.

وعلى الرغم من الحوافز التي قدمتها السلطات المركزية لتشجيع لهذا النوع من المؤسسات، إلا أنها لازالت بعيدة عن مستوي الدول الأخرى. خاصة في بعض المجالات مثل الصناعات التحويلية ،و من أجل الوصول إلى مستوى مقبول، لا بد من بذل جهود كبيرة في بلد تصل فيه واردات السلع إلى 38 مليار دولار في عام 2022 مقابل 7 مليارات دولار للصادرات خارج قطاع المحروقات.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع الدخل

يلعب انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن دورا هائلا في التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية. ولهذا يمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها من تحقيق عدالة التنمية الجهوية، لأنها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطينها كما تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

[1] Habib BENBAYER. H. TRARI-MEDJAOUI ...SAÏDANE D, la finance islamique à l'heure de la mondialisation, revue Banque Édition, Paris, 2019, p.128

شكل رقم 04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية

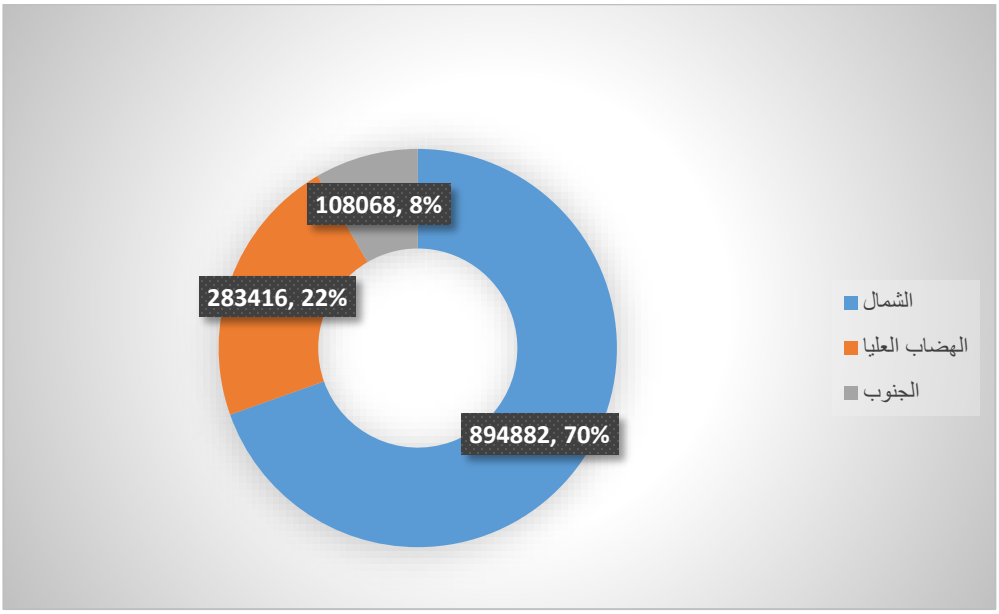

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على :

bulletin d'information statistique de la pme 2022 p12

وفقًا للتوزيع المكاني لنظام التخطيط المكاني الوطني (SNAT) ، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي السائدة في الشمال ، وبدرجة أقل ، في الهضاب العليا.

تضم منطقة الشمال 894،882 شركة صغيرة ومتوسطة ، أو ما يقرب من 69.57 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد ، تليها منطقة هوتس بلاتو مع 283،416 شركة صغيرة ومتوسطة ، أو 22.03 ٪ ، وتستضيف مناطق الجنوب والجنوب الكبرى 108،068 شركة صغيرة ومتوسطة تمثل 8.40 ٪ من الإجمالي.

4- أثر المؤسسات على إنعاش الصادرات:

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في ميزان مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة كون الاستثمارات التي كانت

معدةٌ لإنشاء شركات تجارية كانت مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية، اضافة الى أنه لم يكن يسمح حينها عمليا الا وجود مؤسسات كبيرة الحجم، لكن الواقع اثبت ان الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير من بينها:[1]

-القدرة على التأقلم والمرونة :حيث أن قدرة هياكل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في قلة رأسمال المستثمر، ومن ثم القدرة على تلبية احتياجات اسواقها واكتساب اسواق خارجية للتصدير؛

-التخصص :إن التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل المعيار الافضل لنجاح وانفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاسواق الدولية؛

-التجديد :إن مرونة المؤسسات الصغيرة تتجلّى أساسا في التأقلم مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وواقع المنافسين في السوق.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر او غير مباشر بالنظر الى تجارب بعض الدول في هذا الصدد فدولة سويسرا مثلا تعتمد الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية، الساعات، الادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض الاسواق العالمية، اما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالى 50% من صادرتها وفي كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة 35%من اجمالي صادرات البلاد.

عقدت مجموعة العمل الخاصة بترقية الصادرات خارج المحروقات اربع اجتماعات وخلصت إلى62 توصية والتي تم الموافقة عليها خلال اجتماع الثلاثية المنعقد بتاريخ 2015/10/1 وسيتم تنفيذها تدريجيا، يتعلق الأمر بتمديد فترة جلب عائدات الصادرات إلى 180 بدل 120 يوم وهو الذي كان من بين المطالب التي ركز عليها المصدرون والرفع من مبلغ العملة الصعبة الذي يتم إدخاله إلى البلاد من 10إلى % 20 لفائدة المصدرين خارج المحروقات بالإضافة إلى تسريع ملفات تعويض المصاريف المتأتية من عمليات التصدير ."

[1] موسوس معنية، بلغنو سميحة، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة .والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،17 *18 افريل 2018 ص 102

في هذا الإطار تشرع السلطات العمومية في عملية إعادة هيكلة الصندوق الخاص لترقية الصادرات وتقليص مدة تعويض المصدرين، ومن بين التوصيات الجديدة أيضا منح المصدرين الجزائرين امكانية تحويل مبالغ من العملة الصعبة للخارج، لدفع قيمة خدمات التسويق والإشهار للمنتجات الجزائرية التي يقوم المتعاملون، بالإضافة الى أهمية الاستثمار في تحديث الأسطول البحري والجوي الوطني وهو ما يساهم في ترقية التجارة الخارجية.

خلاصة الفصل

الفصل التطبيقي

تمهيد

المبحث الأول: تقديم مؤسسة التربص

المطلب الأول :التعريف بشركة سكيكدة حاويات للخدمات

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المطلب الثالث :حدود الدراسة ومنهجها

المبحث الثاني:التحليل الاحصائي الوصفي للاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

المطلب الاول: صدق وثبات الاستبانة الدراسة

المطلب الثاني المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

المطلب الثالث : تحليل فقرات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد

لم تعد المؤسسات كما في السابق تعتمد على قدراتها الذاتية للنمو، ولم تعد معزولة عن باقي المؤسسات الأخرى، بل إن المجمعات العملاقة والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات العالمية أصبحت مرادفا للنجاح الاقتصادي والتجاري، وذلك استجابة لقواعد السوق العالمية والمنافسة الحادة، حيث تعتبر استراتيجية اخراج الانشطة واحدة من بين أهم الإستراتيجيات التي تعتمد المؤسسات عليها في الوقت الراهن، حيث بعد ان تم عرض المفاهيم النظرية حول استرتيجية اخراج اللانشطة وتاثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتم في هذا الفصل التطرق الى الدراسة الميدانية التي تمت بمؤسسة سكيكدة حاويات للخدمات للتعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق اخراج الأنشطة من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول : تقديم مؤسسة التربص**
- **المبحث الثاني:التحليل الاحصائي الوصفي للاستبيان واختبار فرضيات الدراسة**

المبحث الأول: تقديم مؤسسة التربص

سيتم في هذا المبحث التطرق الى المؤسسة التي تمت فيها الدراسة الميدانية وعي مؤسسة تقع بولاية سكيكدة تسمى شركة سكيكدة حاويات للخدمات، كما سيتم عرض هيكلها التنظيمي وشرح مختلف فروعه

المطلب الأول :التعريف بشركة سكيكدة حاويات للخدمات

نشأت مؤسسة حاويات سكيكدة الخدمات في 23مارس 2000 م وكان ذلك نتيجة شراكة بين المؤسسة المينائية لسكيكدة EPS و الشركة الوطنيةDVP لتوزيع السيارات الخاصة و هي مهيأة بمستودع عام تحت الرقابة الجمركية بمساحة تقدر بـ 1800م ومستودع يقدر بمساحة1500م للحاويات الفارغة، بدأت نشاطها الأول بحضرية لكراء الحاويات الفارغة ثم مع تطور المؤسسة و توسع نشاطها أصبح يشمل :

- نقل السلع المختلفة .
- استيداع (تخزين) الحاويات و البضائع .
- شحن وتفريغ البضائع .

وبذلك بدأت تطور وتزيد إرباحها و إنتاجها شيئا فشيئا ، وفي 2014 قامت المؤسسة المينائية EPS بشراء أسهم شركة توزيع السيارات DVP و دمجها مع رأس مال شركة SCS .

جدول رقم 09: البطاقة الفنية لمؤسسة حاويات سكيكدة SCS

حاويات سكيكدة SCS	
الشكل القانوني	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم.spa
المساهمين	فرع من المجمع المينائي
تاريخ الانشاء	23 مارس 2000.
رأس المال	870000000 دج.
رقم الهاتف	07-70-72-13- 51/ 038-93-11-02
رقم الفاكس	038-93-11-04
الايميل	contact@scs-spa.com أو scskikda@gmail.com
العنوان	منطقة الايداع حمروش حمودي 260 سكيكدة
رقم الضمان الاجتماعي	21 710 513 69

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات مقدمة من المؤسسة

يبلغ التعداد البشري للمؤسسة 146 فردا موزعة على مختلف الوحدات التنظيمية المتواجدة داخل المؤسسة و هي تتكون من فروع و مصالح إدارية و غيرها، و تتمثل على النحو التالي:

الإدارة العامة	**1**
الأمانة و مكتب الإرسال	1
المساعد العام	2
مساعد المدير المكلف بالتدقيق	3
إعلام آلي و صيانة الشبكات	2
مصلحة الأمن الداخلي	25
مديرية الإدارة و المالية	1
دائرة الإدارة و الموارد البشرية	1
مصلحة تسيير الموارد البشرية	1
مصلحة النزاعات و التأمينات	2
مصلحة الوسائل العامة	7
دائرة المحاسبة و المالية	1
مصلحة تغطية و تحصيل الأموال	2
مصلحة المحاسبة العامة	3
مصلحة المالية	3
مديرية التجارة و اللوجيستيك	1
دائرة التجارة	1
مصلحة تسيير الحاويات الفارغة	2
المصلحة التجارية	2
دائرة اللوجستيك	18
مصلحة النقل و الشحن	59
مصلحة الصيانة	19
مصلحة التموين	5

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

1-المديرية العامة:

تعتبر المديرية العامة اعلى هيئة في المؤسسة و تقوم بالمهام التالية:

- الإشراف المباشر على المديريات.
- تسيير و تنسيق و مراقبة جميع أعمال المؤسسة.

وذلك عن طريق المديريات التي تسيرها في إطار السياسة المسطرة من طرف الرئيس وكذا معرفة الأهداف العامة و تحديد الوضع العام لأعمال المؤسسة تطبيق لوائح و توجيهات مجلس إدارة المؤسسة.

2-مديرية الإدارة و المالية:

وهو ركن إدارة و مالي يقوم بتسيير الوسائل (المصالح) البشرية و المالية للمؤسسة

ويقوم بالمهام التالية:

- القيام بالمحاسبة العامة و مراقبة الحسابات.
- السهر على تطبيق القوانين.
- متابعة حركة العمال داخل و خارج القوانين.
- إعداد كشوف الأجور.
- تسجيل مختلف العمليات المالية و مسك الدفاتر المحاسبية.
- تحصيل الإيرادات و تسديد النفقات.
- تسيير شؤون المستخدمين.

3- مديرية القسم التجاري و اللوجستيكي:

هذه التشكيلة تسيير من قبل القسم التجاري، وتحتوي على مجموعة من الوسائل الضرورية وتنفيذ العمليات التالية:

- العبور و النقل والصيانة أشغال أخرى.
- التخزين وتقوم بتأجير المخازن و المساحات للزبائن.
- تسهر على إبرام صفقات و مشاريع من اجل تطوير المؤسسة من الجانب المادي.
- العمل على تنفيذ البرامج المسطرة من طرف المديرية العامة./

- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة من شاحنات و آلات الشحن.
- توفير الأدوات و اللوازم للمؤسسة مثل تمويلها بالوقود و قطع الغيار و إمكانيات أخرى.

أ- دائرة الإدارة و الموارد البشرية ودائرة المحاسبية و المالية:

نجد أن دائرة الإدارة و الموارد البشرية تنقسم إلى 03 مصالح وهي كالتالي:

- مصلحة تسيير الموارد البشرية و المستخدمين.
- مصلحة النزاعات و التأمينات.
- مصلحة الوسائل العامة.

أما دائرة المحاسبة و المالية فيتفرع منها 03 مصالح وهي كالتالي:

- مصلحة تغطية و تحصيل الأموال.
- مصلحة المحاسبة العامة.
- مصلحة المالية.

ب- مديرية الإدارة و اللوجستيك:

وتنقسم هذه المديرية الإدارة و اللوجستيك إلى دائرتين:

دائرة التجارة و دائرة اللوجستيك و حيث تحتوي دائرة التجارة على مصلحتين:

- مصلحة تسيير الحاويات الفارغة.
- المصلحة التجارية.

أما دائرة اللوجستيك فهي تحتوي على03 مصالح وهي:

- مصلحة النقل و الشحن.
- مصلحة الصيانة .
- مصلحة التسويق.

شكل رقم 05 :الهيكل التنظيمي للمؤسسة

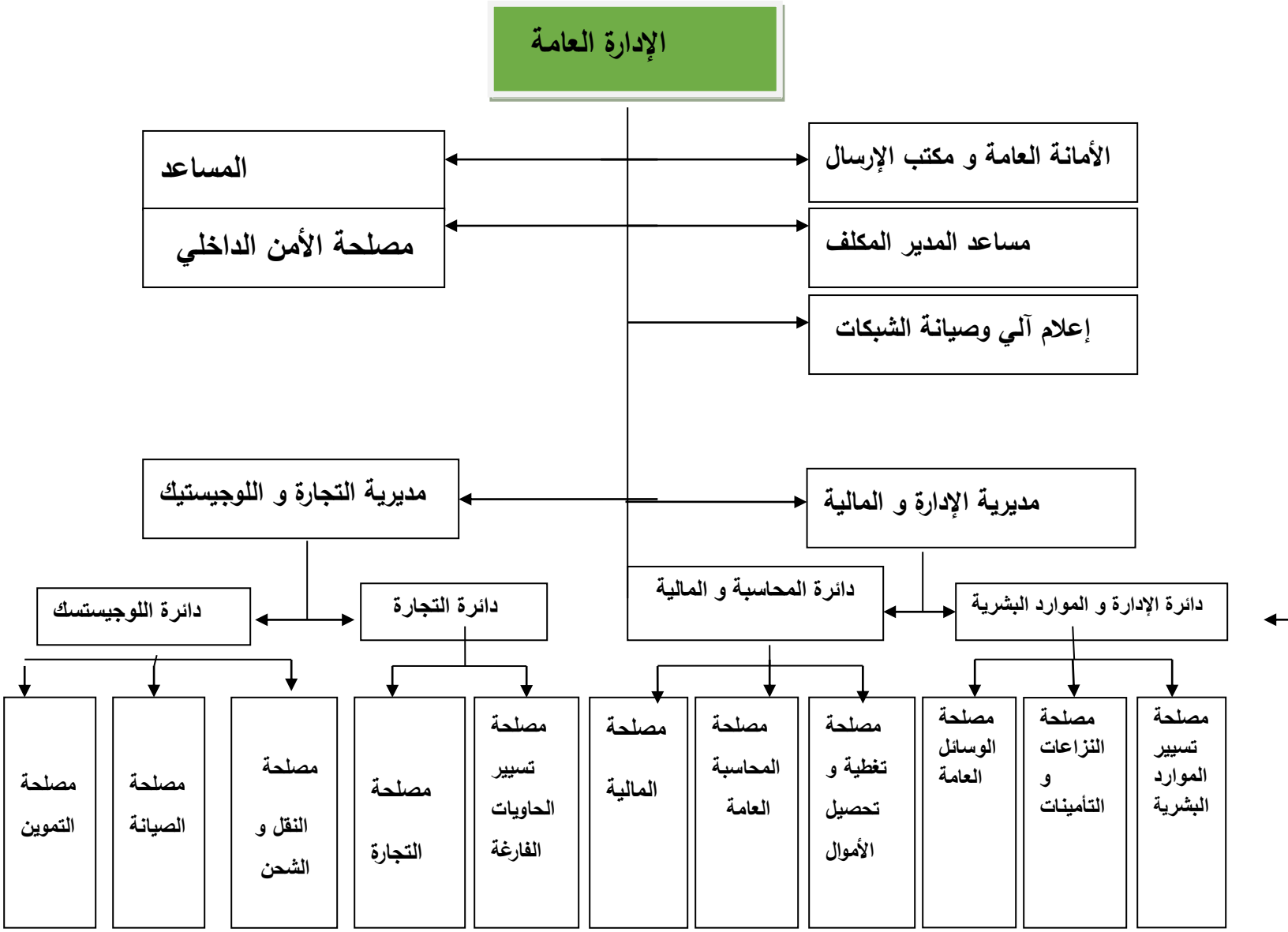

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات مقدمة من المؤسسة

المطلب الثالث :حدود الدراسة ومنهجها

الفرع الأول:حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في ما يلي:

الحدود المكانية: تمثلت في مؤسسة حاويات سكيكدة SCS

الحدود الزمنية: تم التربص في مؤسسة حاويات سكيكدة SCS ابتداءا من2023/05/20 الى غاية 2023/06/07

الحدود البشرية: تمثلت في مجتمع الدراسة والذي قدر ب 30 فرد من مختلف الوحدات والفئات العمالية

الفرع الثاني:منهج الدراسة

ما هو معروف فالمنهج هو مجموع الإجراءات و القواعد المنهجية المتبعة في دراسة مشكلة بحث ما.

وهو الوسيلة التي تسهل على الباحث الإجابة على الأسئلة التي يطرحها عند بداية بحثه على أساس أن طبيعة الموضوع تحدد طبيعة المنهج.

بما أن بحثنا يهدف إلى معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق اخراج الأنشطة ، فتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه يوفر العديد من المعلومات و البيانات التي تزيد من الوضوح و تساعدنا في التحليل، كما تم الاعتماد في إطار هذه الدراسة على عدة تقنيات منهجية التي تعرف على أنها تلك التقنيات التي يعتمدها الباحث في جمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة . وهذه الأدوات مكملة لبعضها البعض و تتمثل هذه التقنيات أساسا في:

- الملاحظة.
- المقابلة.
- الاستمارة.
- الوثائق و السجلات.

1-الملاحظة: هي مجموعة الإجراءات المعتمدة على الحواس في مراقبة سلوكات الفاعلين وما يرتبط بها خلال تفاعلهم في الميدان، و هي توجيه الحواس و الانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر للكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كشف معرفة جديد في تلك الظاهر أو الظواهر.[1]

[1] – محمد زيدان: الإستقراء و المنهج العلمي، مؤسسة الشبان الجامعية لطباعة و النشر ، القاهرة ، طبعة 4 نسخة 1998 ص46.

و هي من أهم وسائل جمع البيانات و ترجع أهميتها على هناك أنماط من الفعل الاجتماعي لا يمكن فهمها إلا من خلال مشاهد حقيقية، حيث تؤمن للباحث أيضا معلومات دقيقة اقرب ما يكون إلى الواقع و تعتمد الملاحظة على خبرة و قابلية الباحث في الصبر لفترات طويلة لتسجيل المعلومات.

ومن خلال دراستنا الميدانية ومعايشتنا لمجتمع البحث الذي أصبحنا أعضاء فيه، تعرفنا على اغلب المديريات و الدوائر و الفروع و المجتمع البشري وذلك من خلال تنقلنا داخل المؤسسة، حيث تشكلت لدينا نظرة عامة عن نشاط المؤسسة و كيفية سيرورة عملها خاصة في إدارة الموارد البشرية التي تسهر على تلبية جميع الإحتياجات و المعاملات الإدارية لمواردها البشرية و ماهي المعدات و الآلات المستخدمة لتمويل نشاطها و تقديم أفضل ما يمكن.وأن المؤسسة تسهر دائماً على تنمية قدرات و مهارات الأ فراد و ذلك عن طريق القيام بتربصات و بعثات سواء داخل المؤسسة أو خارجها ، وذلك لزيادة المردودية و تحسين أداء مواردها البشرية و بالتالي زيادة الإنتاج و تحقيق أهدافها المسطرة و العمل الدائم بتقدم أفضل الخدمات لزبائن و إرضاءهم و الحفاظ الدائم على تحقيق الأفضل.

2-المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها تفاعل لفظي بين شخصيين في موقف مواجهة لغرض ما.[1]

تحتل أداة المقابلة مركزا هاما في البحث السوسيولوجي و تعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا و انتشارا في الدراسات الإمبريقية، و ذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته.

فهي حوار لفظي وجها لوجه بين الباحث القائم بالمقابلة و بين شخص آخر أو مجموعة من أشخاص آخرين وعن طريق دلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء و الاتجاهات أو الإدراكات أو المشاعر أو الدوافع أو السلوك في الماضي أو الحاضر.[2]

ولقد استخدمت المقابلة في هذه الدراسة للتعرف على نشاط المؤسسة عن طريق مقابلة المساعد العام

3 -الاستمارة:

تعرف على أنها مجموعة من الأسئلة المرتبطة حول موضوع معين، يتم و صفها في استمارة ترسل لأشخاص معينين بالبريد أو يتم تسليمها باليد تمهيد للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيهلو الأسلوب المثالي هو أن تملأ الاستمارة

[1]- خبير الله عمار: محاضرات في منهجية البحث الإجتماعي - ديوان الجزائر طبعة 1 سنة 1983 ص 37 .

[2] - فضيل دليول و آخرون : أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية – منشورات جامعية ، جامعة منتوري قسنطينة سنة 1999 ص 187.

بحضور الباحث و يسجل الأجوبة بنفسه و الملاحظات التي تثري البحث فيما بعد لأن المجيب يتوسع في بعض الأحيان في إجابته و يفيد الباحث أكثر مما كان يتوقع منه و الشيء الذي يحصل في معظم الأحيان لا ينتبه إلى بعض الجوانب في الموضوع عند وضع الإستمارة و المجيبون هم يلفتون إنتباهه إلى تلك التغيرات فيتداركها في الحال.[1]

وقد تكونت الاستمارة من المحاور التالية:

- **المحور الاول** :البيانات الشخصية
- **المحور الثاني** :مفهوم اخراج الانشطة
- **المحور الثالث**:دوافع اخراج الانشطة
- **المحور الرابع**:معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة
- **المحور الخامس**:اثر اخراج الانشطة على المؤسسات

[1] – عمار بوحوش ، محمد محمود الديانات : مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 1995 ص 59-57 .

المبحث الثاني:التحليل الاحصائي الوصفي للاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بالتحليل الوصفي لمحاور الاستبيان من خلال عرض مختلف الاختبارات التي تحتاجها طبيعة الدراسة، بالإضافة الى اختبار الفرضيات التطبيقية.

المطلب الاول: صدق وثبات الاستبانة الدراسة

حتى يتم التأكد من صلاحية الاستبيان أو عدمها تم اجراء مجموعة من الاختبارات، وذلك من خلال اللجوء إلى الاختبارات الإحصائية اللازمة لذلك.

أولا: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ عددها 30 عينة، وذلك بحساب معامل إرتباط كل بعد والدرجة الكلية للمحور التابعة له من خلال الاعتماد على مقياس سبيرمان Spearman من أجل حساب درجة الارتباط للابعاد بالدرجة الكلية للمحور الكلي وهذا بالنسبة لابعاد المتغير المستقل اخراج الانشطة و فقرات المتغير التابع تحقيق التنمية الإقتصادية بالدرجة الكلية للمحور، وذلك بطرح الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدمH_0: لا يوجد ارتباط معناه $r\neq]-1;1[$ ؛
- فرضية البديلH_1: يوجد ارتباط معناه$r=]-1;1[$.

يمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية للمحور

رقم	ابعاد المحور الأول: اخراج الانشطة	قيمة الارتباط R
X1	مفهوم اخراج الانشطة	**0.997
X2	دوافع اخراج الانشطة	**0.971
X3	معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة	**0.954
X	الكلي	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات ب برنامج SPSS

ويقصد ب** ذات دلالة عند مستوى معنوية عند 0,01.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم معاملات الارتباط بين ابعاد محور المتغير المستقل اخراج الانشطة مع الدرجة الكلية للمحور محصورة بين]1;1- [، وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ونرفض H_0، أي انه يوجد ارتباط عند مستوى معنوية 0,01 .

الجدول رقم 11: نتائج اختبار معاملات الارتباط بين فقرات المتغير التابع تحقيق التنمية الإقتصادية والدرجة الكلية للمحور

رقم	ابعاد المحور الثاني: تحقيق التنمية الإقتصادية	قيمة الارتباط R
1	إخراج النشاطات يخفض من حجم المسؤوليات الواجب تحملها ويسمح للمسيرين بالتركيز فقط على الأمور والقضايا التي يتم تنفيذها داخل المؤسسة.	0.683**
2	الاستفادة من المعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ نشاط معين	0.501**
3	امتلاك الكفاءات المثالية لتحقيق الأداء المنشود	0.855**
4	البحث عن الخبرة والذكاء الاقتصادي	0.807**
5	اخراج النشاطات يمكن من مواجهة التقلبات الحادثة في نشاط ما(ارتفاع وانخفاض الطلب)، وبالتالي التخلص من العمالة الفائضة	0.992**
6	اخراج النشاطات يكسب المؤسسة اداء افضل من خلال التركيز على المهنة الأساسية، وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد	0.683**
7	التماشي مع التغيرات الدولية	0.603**
8	مواكبة العولمة	0.933**
Y	الكلي	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات ب برنامج SPSS

نلاحظ أن قيم معاملات الارتباط بين فقرات المتغير التابع تحقيق التنمية الإقتصادية مع الدرجة الكلية للمحور محصورة بين]1;1- [، وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ونرفض H_0، أي انه يوجد ارتباط عند مستوى معنوية 0,01 اي أنه هناك علاقة بين إخراج الإنشطة والتنمية الإقتصادية.

الجدول رقم 12: مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

متغيرات الدراسة	اخراج الانشطة	تحقيق التنمية الإقتصادية
اخراج الانشطة	1	0.911**
تحقيق التنمية الإقتصادية	0.911**	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات ب برنامج SPSS

من خلال مصفوفة الارتباط بين متغيري الدراسة نلاحظ ان هناك ارتباط عند مستوى معنوية 0.01 بلغت قيمته 0.911 ، ومنه فان اداة الدراسة تتمتع باتساق داخلي مقبول ويمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

ثانيا: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، هذا يقيس الثبات ومدى استقرار الأداة وعدم تناقضها وللتأكد من ثبات الأداة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach-Alpha) الكلي وحسابه بالنسبة للمتغير المستقل اخراج الانشطة والمتغير التابع تحقيق التنمية الإقتصادية ، وكلما يكون أكبر من 0,6 يعني أن الأداة تتمتع بثبات مقبول، عند مستوى معنوية 0,05، هناك فرضيتين بالنسبة لهذا المعامل وهما:

-فرضية العدم :H0عدم مصداقية البيانات إذا كان $AC\neq]0;1[$

-فرضية البديل :H1 هناك مصداقية للبيانات إذا كان$AC=]0;1[$

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 13: نتائج اختبار صدق ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ الكلي للمتغيرين

متغيرات الدراسة	قيمة الفا كرونباخ
المتغير المستقل: اخراج الانشطة	**0.983**
المتغير التابع: تحقيق التنمية الإقتصادية	**0.958**
الكلي	**0.987**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال هذا الجدول يتضح لنا ان قيم معامل الفا كرونباخ الكلي أكبر من 0.9، كما ان قيم المعامل لكل متغير على حدا تشير الى ان الاستبيان يتمتع بثبات جيد يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

المطلب الثاني المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بالتحليل الوصفي لمحاور الدراسة

سنتناول البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في الجنس، السن، المستوى التعليمي و الاقدمية في العمل ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

1- توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 14: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الرقم	الجنس	التكرار	النسبة%
1	ذكر	22	73,3
2	انثى	8	26,7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الجنس نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة ذكور بنسبة 73.3%، في حين بلغت نسبة الإناث 26.7 %من إجمالي العينة ، وهذا راجع لطبيعة العمل الذي يحتاج الى صنف خاص من العمال مثل سائقي الشاحنات وألات الشحن مما يجعلها تحتاج الصنف الذكري اكثر من الانثوي الذي يغلب عليه الطابع الإداري.

الشكل 06: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

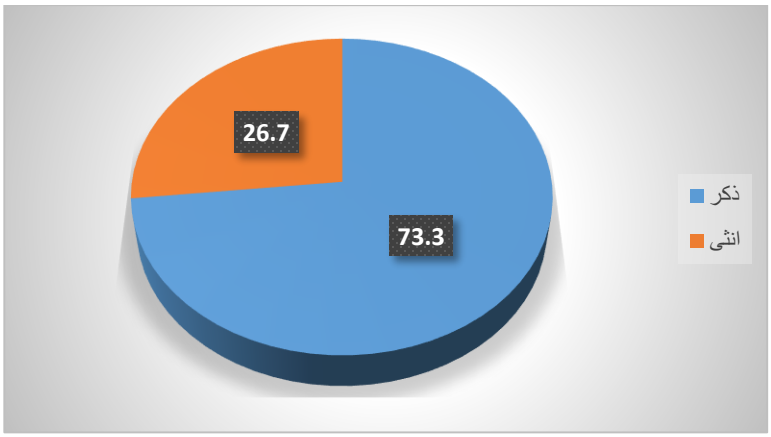

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

2- توزيع عينة الدراسة حسب السن

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 15: توزيع عينة الدراسة حسب السن

الرقم	السن	التكرار	النسبة%
1	20-29	8	26,7
2	30-39	10	33,3
3	40-50	7	23,3
4	سنة فأكثر 50	5	16,7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

اما من خلال توزيع عينة الدراسة حسب السن تظهر النتائج ان الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 39 سنة يمثلون الأغلبية بنسبة 33.3%، أما الفئة التي أعمارهم من 20 الى 29 بلغت نسبتهم 26.7%، في حين بغت نسبة الفئة التي أعمارهم ما بين 40 الى 50 سنة يمثلون 23.3%، اما الفئة التي اكبر من 50 سنة 16.7% فقط من اجمالي العينة، والملاحظ ان الفئة الشبابية مسيطرة بقوة وهذا راجع لطبيعة ومتطلبات العمل الذي يستقطب الفئة الشبابية أكثر.

الشكل 07: توزيع عينة الدراسة حسب السن

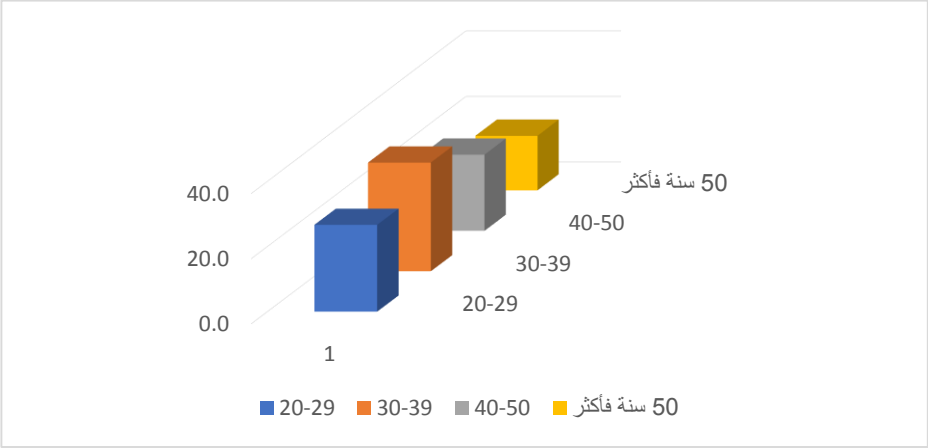

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

3- توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 16: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
متوسط	7	23,3
ثانوي	8	26,7
جامعي	15	50,0
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال تحليل نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة مستواهم جامعي حيث بلغت نسبتهم 50% ، أما أصحاب المستوى الثانوي بلغت نسبتهم 26.7%، في حين أصحاب المستوى المتوسط يمثلون 23.3%من إجمالي عينة الدراسة ويمكن ارجاع هذا التباين في النسب الى طبيعة العمل التي لا تحتاج الى مستويات عليا في الدراسة لكل عمالها ويرجع ايضا الى توزيع الاستمارة التي شملت جميع فئات العمال من السائق الى المدير.

الشكل 08: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

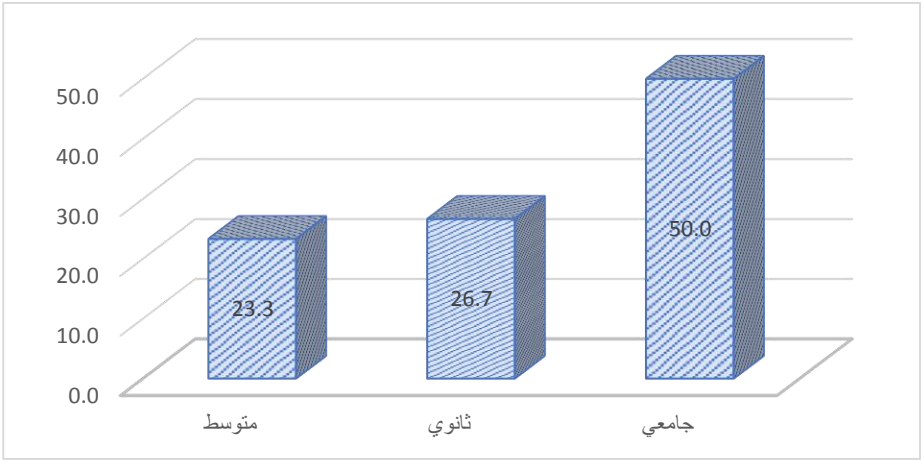

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

4-توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية في العمل

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 17: توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية في العمل

الاقدمية في العمل	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	7	23,3
5-9 سنوات	15	50,0
10-20 سنة	8	26,7
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

اما من خلال توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية في العمل تظهر النتائج ان الفئة التي لديهم اقدمية من 5 الى 9 سنوات يمثلون الأغلبية بنسبة 50% ، اما الفئة التي لديهم اقدمية بين 5 الى 9 سنوات بلغت نسبتهم 26.7%، في حين الفئة التي خبرتهم اقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم 23.3% من اجمالي العينة محل الدراسة ويرجع التباين في النسب الى طبيعة العمل التي تحتاج الى الخبرة نوعا ما في المجال.

الشكل 09: توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية في العمل

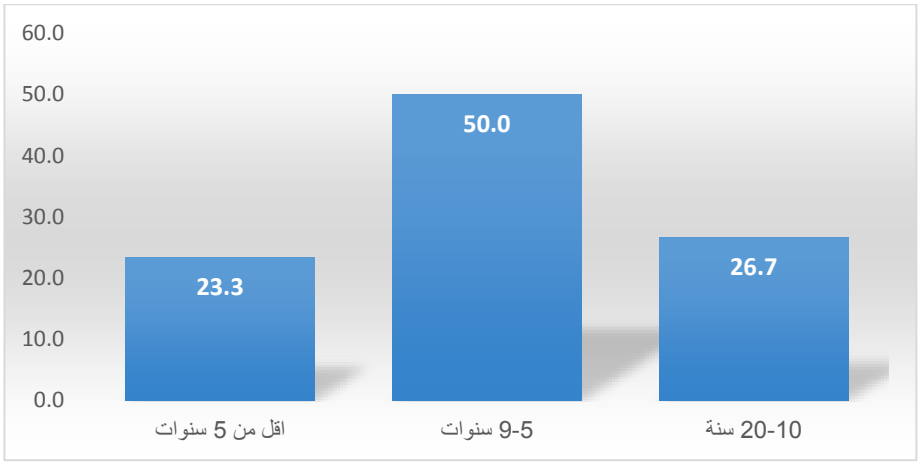

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثالث : تحليل فقرات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا الجزء عرض تحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، حيث تم وضع جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة المستخدمة لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية عن جميع الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الفرع الاول : التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل اخراج الانشطة

سنحاول في هذا الجزء القيام بالتحليل الإحصائي لفقرات المتغير المستقل اخراج الانشطة وذلك من خلال تحديد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة بالإضافة لى تحديد الترتيب ودرجة الموافقة، وذلك حسب الابعاد الثلاثة.

1-البعد الأول: مفهوم اخراج الانشطة

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب الفقرات البعد الأول، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول 18: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد الأول

	مفهوم اخراج الانشطة	المؤشرات الإحصائية			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
مفهوم اخراج الانشطة	اخراج الانشطة هو تحويل نشاط معين إلى مورد خارجي بصفة مستمرة، بعدما كان هذا النشاط ينجز سابقا داخل المؤسسة	2.8667	0.34575	1	موافق
	المناولة هي استعانة بورشة عمل خارجية، بينما استراتيجية الإخراج أكثر عمقا كونها تحمل بعدا تسييريا	2.7	0.53488	3	موافق
	اخراج النشاطات يمكن من التركيز على المهنة الأساسية، وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد في مجال محدد	2.7333	0.52083	2	موافق
	اخراج الانشطة يتميز بأنه ارتباط طويل الأجل بين المؤسسة ومورديها.	2.3	0.74971	5	محايد

	الاخراج الدولي للانشطة هي الحالة التي يكون فيها كل من الزبون ومقدم الخدمات ينشطان في بلدين مختلفين بعيدين جغرافيا	2	0.25371	6	محايد
	يترتب عن إخراج النشاطات تحويل للكفاءات، وهو ما يمكن أن يترتب عنه خطر فقدان المهارات المتراكمة التي يصعب إعادة تشكيلها من جديد	2.5667	0.62606	4	موافق
	الكلي	2.5278	0.42001		موافق

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال نتائج إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الأول مفهوم اخراج الانشطة، نلاحظ ان الاتجاه في الفقرات كان متباين بين محايد وموافق ، أما الاتجاه العام للبعد حسب قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 2.5278 كان نحو موافق، أي أن أفراج اليعن يتفقون على مفهوم إخراج الإنشطة من خلال العبارات التي طرحت عليهم، أما فيما يتعلق بالتشتت بين إجابات عينة الدراسة نلاحظ عدم وجود تشتت بين الإجابات وهذا ماتشير اليه قيمة الانحراف المعياري للبعد التي بلغت 0.42001، أما بالنسبة لترتيب الفقرات فكانت الفقرة الاولى" اخراج الانشطة هو تحويل نشاط معين إلى مورد خارجي بصفة مستمرة، بعدما كان هذا النشاط ينجز سابقا داخل المؤسسة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 2.8667 واتجاه نحو موافق ، كما يلاحظ من خلال قيمة الانحراف المعياري لهذه الفقرة عدم وجود تشتت بين الإجابات حيث بلغت 0.34575.كل هذه النتائج تشير أيضا إلى الوعي الثقافي لأفراد العينة بمفهوم النشاط الذين ينشطون به.

2-البعد الثاني: دوافع اخراج الانشطة

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب الفقرات البعد الثاني دوافع اخراج الانشطة، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول 19: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد الثاني

1	دوافع اخراج الانشطة	المؤشرات الإحصائية			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
دوافع اخراج الانشطة	تخفيض التكاليف	2.9	0.40258	1	موافق
	تحويل التكاليف الثابتة إلى متغيرة	2.6333	0.66868	5	موافق
	تحسين مراقبة التكاليف	2.7333	0.52083	3	موافق
	تقاسم المخاطر والتقليل منها	2.5	0.77682	7	موافق
	القلق والتوتر من صعوبة اتقان الابداع التكنولوجي	2.6667	0.60648	4	موافق
	تحسين الجودة والأداء	2.8	0.48423	2	موافق
	عدد كبير من المشاريع في الانتظار نتيجة عدم خبرة الكفاءات الداخلية	2.6	0.56324	6	موافق
	اللجوء الى الاخراج لتفادي معارضة مشروع ما(مثلا طريقة جديدة في الانتاج =التغلب على مقاومة العمال)	2.3687	0.76489	8	موافق
	الكلي	2.65	0.54377		موافق

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما من خلال نتائج توزيع إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الثاني دوافع اخراج الانشطة، نلاحظ ان اتجاه الإجابات كان كله نحو موافق وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي للبعد التي بلغت 3.667 باتجاه نحو موافق ،مما يؤكد ان جميع افراد العينة يتفقون على ان تخفيض التكاليف، تقاسم المخاطر وتحسين الجودة وغيرها هي أهم الدوافع التي تجعل المؤسسة تقوم باستراتيجة اخراج الأنشطة، أما فيما يتعلق بالتشتت بين إجابات عينة الدراسة نلاحظ عدم وجود تشتت بين الإجابات وهذا ماتشير اليه قيمة الانحراف المعياري للبعد التي بلغت 0.54377، أما بالنسبة لترتيب الفقرات فكانت الفقرة الاولى" تخفيض التكاليف " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 2.9 واتجاه نحو موافق ، كما يلاحظ من خلال قيمة الانحراف المعياري لهذه الفقرة عدم وجود تشتت بين الإجابات حيث بلغت 0.40258.

كل هذه النتائج تشير إلى أن أهم الدوافع التي تحفز المؤسسات لإخراج الأنشطة تتمثل في تخفيض التكاليف وتحسين الاداء والجودة غيرها

3-البعد الثالث: معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب الفقرات البعد الثالث معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول 20: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد الثالث

	معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة	المؤشرات الإحصائية			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة	الانتماء إلى قلب المهنة	2.9667	0.18257	1	موافق
	مستوى الأداء	2.8333	0.46113	2	موافق
	التكاليف الخفية	2.4333	0.8172	7	موافق
	امتلاك المورد للقدرات التكنولوجية	2.8	0.48423	3	موافق
	مرونة العمليات والتسليم (السرعة والموثوقية)	2.6667	0.60648	4	موافق
	المشاركة في المعلومات	2.4	0.77013	8	موافق
	جودة ادارة المورد	2.6333	0.66868	5	موافق
	قدرة المورد على مواجهة الحالات المفاجئة التي يمكن أن تواجه المؤسسة كالارتفاع المفاجئ في الطلب على المنتج	2.4667	0.73030	6	موافق
	الكلي	2.65	0.53780		موافق

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما من خلال نتائج توزيع إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الثالث دوافع اخراج الانشطة، نلاحظ ان اتجاه الإجابات كان كله نحو موافق وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي للبعد التي بلغت 2.65 باتجاه نحو موافق ، مما يؤكد ان المؤسسة التي تقوم بقرار اخراج الانشطة تعتمد على عدة معاير منها ان تكون المؤسسة المستقبلة للنشاط تنمتي لنفس المهنة وتتمتع بأداء ذو مستوى عالي، كما يجب أن تمتلك القدرات التكنولوجية التي تسمح لها بالقيام بعملها بشكل جيد وذو جودة،ناهيك عن السرعة والموثوقية وغيرها،كما يلاحظ انه لا يوجد تشتت بين الإجابات وهذا حسب قيمة الانحراف المعياري للبعد فهي أصغر من 1، أما فيما يتعلق بترتيب الفقرات جاءت الفقرة الاولى" الانتماء

إلى قلب المهنة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 2.9667 باتجاه نحو موافق كما انه لا يوجد تشتت بين الإجابات بالنسبة لهذه الفقرة حسب قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.18257 ويمكن القول ان هذه النتائج تشير الى ان مرونة العمليات والتسليم (السرعة والموثوقية) وجودة ادارة المنتج وغيرها من بين أهم معايير إتخاذ قرار إخراج الأنشطة.

الفرع الثاني: تحليل الانحدار البسيط لبيان العلاقة التأثيرية بين اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية

بعد القيام بالتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة سنقوم الأن باختبار صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية حول العلاقة التأثيرية بين متغيري الدراسة، وذلك من خلال القيام باختبار تحليل الانحدار الخطي T و F، ولكن قبل ذلك نقوم باختبار الفروقات للمتغيرات الديمغرافية على متغيرات الدراسة.

1. اختبار الفروقات

نهدف من خلال القيام بهذا التحليل للتأكد من صلاحية النموذج والنتائج المتوصل إليه، وذلك من خلال القيام بتحليل التباين الأحادي One way Anova وهنا نفرض أنه توجد فروقات طبقا للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة عند مستوى دلالة لأقل من 0,05، للتأكد من وجود فروقات من عدمها، نطرح الفرضيتين التاليتين عند مستوى معنوية 0,05:

- H_0: عدم وجود فروقات بين العوامل الديمغرافية ومتغيري الدراسة Sig>0, 05
- H_1: وجود فروقات بين العوامل الديمغرافية ومتغيري الدراسة Sig<0, 05

ويمكن توضيح النتائج من خلال الجداول التالية:

الجدول 21: اختبار الفروقات للجنس على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع

		النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F
اخراج الانشطة	بين المجموعات	1,245	1	1,245	5,632	0,025
	داخل المجموعات	6,191	28	0,221		
	المجموع	7,437	29			
	بين المجموعات	0,705	1	0,705	3,239	0,083

تحقيق التنمية الإقتصادية	داخل المجموعات	6,092	28	0,218		
	المجموع	6,796	29			

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال اختبار تأثير الجنس على متغيري الدراسة نلاحظ أنه يوجد فروقات بالنسبة للجنس على اخراج الأنشطة وذلك لان قيمة Sig اصغر من 0.05 ومنه نرفض H_0 و نقبلH_1، في حين لا يوجد فروقات للجنس على تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك لأن قيمة Sig اكبر من 0.05 ومنه نقبل H_0 و نرفضH_1.

الجدول 22: اختبار الفروقات السن على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع

	النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F
اخراج الانشطة	بين المجموعات	6,039	3	2,013	37,460	0,000
	داخل المجموعات	1,397	26	0,054		
	المجموع	7,437	29			
تحقيق التنمية الإقتصادية	بين المجموعات	4,433	3	1,478	16,253	0,000
	داخل المجموعات	2,364	26	0,091		
	المجموع	6,796	29			

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال اختبار تأثير السن على متغيري الدراسة نلاحظ أنه يوجد فروقات بالنسبة السن على اخراج الانشطة وتحقيق التنمية الإقتصادية ، وذلك لأن قيمة Sig اصغر من 0.05 ومنه نرفض H_0 و نقبل H_1 وذلك أن هذا العمل يحتاج الى الفئة الشبابية أكثر نظرا لطبيعته وصعوبته.

الجدول 23: اختبار الفروقات المستوى التعليمي على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع

		النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F
اخراج الانشطة	بين المجموعات	6,265	2	3,132	72,155	0,000
	داخل المجموعات	1,172	27	,043		
	المجموع	7,437	29			
تحقيق التنمية الإقتصادية	بين المجموعات	4,885	2	2,442	34,491	0,000
	داخل المجموعات	1,912	27	,071		
	المجموع	6,796	29			

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال اختبار تأثير المستوى التعليمي على متغيري الدراسة نلاحظ أنه يوجد فروقات بالنسبة للمستوى التعليمي على اخراج الانشطة وتحقيق التنمية الإقتصادية ، وذلك لأن قيمة Sig اصغر من 0.05 ومنه نرفض H0 و نقبل H1 .

الجدول 24: اختبار الفروقات الاقدمية في العمل على كل من المتغير المستقل والمتغير التابع

		النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F
اخراج الانشطة	بين المجموعات	6,022	2	3,011	57,479	,000
	داخل المجموعات	1,414	27	,052		
	المجموع	7,437	29			
تحقيق التنمية الإقتصادية	بين المجموعات	4,852	2	2,426	33,681	,000
	داخل المجموعات	1,945	27	,072		
	المجموع	6,796	29			

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال اختبار تأثير الاقدمية في العمل على متغيري الدراسة نلاحظ أنه يوجد فروقات بالنسبة للاقدمية في العمل على اخراج الانشطة وتحقيق التنمية الإقتصادية ، وذلك لأن قيمة Sig اصغر من 0.05 ومنه نرفض H0 و نقبلH1

2. اختبار فرضية الدراسة (تساهم استراتيجية اخراج الانشطة في تحقيق التنمية الإقتصادية)

وذلك من خلال القيام باختبار (Student)**T** من أجل اختبار العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة، والتأكد من معنوية معلمات النموذج، وذلك لاستخراج معادلة التأثير الكلية لبيان تأثير المتغير المستقل اخراج الانشطةوالمتغير التابع تحقيق التنمية الإقتصادية حسب عينة الدراسة من أجل ذلك نضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0,05.

- **H_0**: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين المتغير المستقل والمتغير التابع sig>0.05.
- **H_1**: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين المتغير التابع و المتغير المستقل sig<0.05.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالي:

الجدول 25: نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

البيان		B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	R^2	قيمةt المحسوبة	Sig
X اخراج الأنشطة	(constant)	0.322	0.119		0.939	2.710	0.01
	TOTAL 1	0.926	0.045	0.969		20.78	000
تحقيق التنمية الإقتصادية Y							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بما أن 0,05>Sig فإننا نرفض فرضية العدم**H_0** ونقبل فرضية البديل**H_1** معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي:

$$Y=0.926X+0.322$$

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير جيدة، حيث انه إذا تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع سيتغير بنسبة 92.6% وهي نسبة تأثير جيدة.

- أما من خلال قيمة معامل التفسير **R– deux**=0.0.939 يتضح أن عناصر المتغير المستقل قادرة على تفسير 24.7%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهي نسبة عالية لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

3.تحليل التباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية نموذج الدراسة

بعد استخراج دالة علاقة تأثيرية بين المتغير المستقل والمتغير التابع والتأكد من معنوية معلمات النموذج واثبات التأثير ، سنقوم الآن باختبار صلاحية النموذج، وذلك بالقيام باختبارF (Fisher)، وذلك بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى معنوية0,05:

H_0: عدم صلاحية النموذج Sig>0.05.

H_1: صلاحية النموذج Sig<0.05.

ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجذول التالي:

الجدول 26: نتائج اختبار تحليل التباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية النموذج

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
تحقيق التنمية الإقتصادية	الانحدار	6,383	1	6,383	432,053	0,000
	الخطأ	0,414	28	0,015		
	المجموع	6,796	29			

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول نلاحظ ان قيمة Sig أصغر من0.05، وبناء على هذا نرفض الفرضية**H_0** ونقبل الفرضية البديلة **H_1**، ومعناه أن النموذج يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

ومنه فان النتائج تشير الى وجود علاقة تاثيرية بين اخراج الانشطة وتحقيق التنمية الإقتصادية حسب هذه الدراسة اي ان استراتيجية اخراج الأنشطة تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.

4-اختبار الفرضيات الفرعية

هنا سنقوم باختبار العلاقة التأثيرية بين كل بعد من ابعاد المتغير المستقل اخراج الانشطة على تحقيق التنمية الإقتصادية ، وذلك وذلك من خلال القيام باختبار T(Student)، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أ-الفرضية الفرعية الأولى: "هناك علاقة تاثيرية بين مفهوم اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية "

الجدول 27: نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر البعد الأول على المتغير التابع

البيان		B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	R^2	قيمةt المحسوبة	Sig
مفهوم اخراج	constant	-0.035	0.166		0.911	-0.212	0.833
الانشطة	TOTAL 1	1.1	0.065	0.955		16.947	000
تحقيق التنمية الإقتصادية Y							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بما أن Sig<0,05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1 معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مفهوم اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي: **Y=1.1x1-0.035**

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير عالية ، حيث انه إذا تغير البعد الاول بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع سيتغير بنسبة 43.7% وهي نسبة تأثير عالية.

*أما من خلال قيمة معامل التفسير **R- deux**=0.911 يتضح أن البعد الاول قادرة على تفسير 91.1%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهي نسبة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05

ومنه يمكن القول ان الفهم الصحيح لاستراتيجية اخراج الانشطة يؤثر على تحقيق التنمية الإقتصادية

ب–الفرضية الفرعية الثانية: "هناك علاقة تاثيرية بين دوافع اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية "

الجدول 28: نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر البعد الثاني على المتغير التابع

البيان		B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	R^2	قيمة t المحسوبة	Sig
دوافع اخراج الانشطة	(constant)	0.456	0.11		0.942	4.164	000
	TOTAL 1	0.864	0.041	0.971		21.326	000
تحقيق التنمية الإقتصادية Y							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بما أن 0,05>Sig فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1 معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بين دوافع اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي: **Y=0.864x2+0.456**

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير جيدة، حيث انه إذا تغير البعد الثاني بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع سيتغير بنسبة 41.1% وهي نسبة تأثير جيدة.

*أما من خلال قيمة معامل التفسير **R– deux**=0.942 يتضح أن البعد الثاني قادرة على تفسير 94.2%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهي نسبة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05

ج–الفرضية الفرعية الثالثة: "هناك علاقة تاثيرية بين معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية

الجدول 29: نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر البعد الثالث على المتغير التابع

البيان		B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	R^2	قيمة t المحسوبة	Sig
معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة	(constant)	0.434	0.114		0.939	3.822	0.001
	TOTAL 1	0.872	0.042	0.969		20.733	000
تحقيق التنمية الإقتصادية Y							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بما أن Sig<0,05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1 معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة و تحقيق التنمية الإقتصادية حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي: **Y=0.872x3+0.434**

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير جيدة، حيث انه إذا تغير البعد الثالث بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع سيتغير بنسبة 87.2% وهي نسبة تأثير جيدة.

*أما من خلال قيمة معامل التفسير **R– deux**=0.939 يتضح أن البعد الثالث قادرة على تفسير 93.9%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهي نسبة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة حاويات سكيكدة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق اخراج الأنشطة، تم التوصل الى ان هناك علاقة بين استراتيجية اخراج الأنشطة وأداء المؤسسة حيث تساهم في تركيزها على نشاطها الأساسي كما تساعدها في خفض التكاليف وغيرها مما يؤدي الى الخفض من حجم المسؤوليات الواجب تحملها ويسمح للمسيرين بالتركيز فقط على الأمور والقضايا التي يتم تنفيذها داخل المؤسسة،ناهيك عن الاستفادة من المعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ نشاط معين ومواكبة العولمة ومتطلباتها مما يكسبها ميزة تنافسية تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والوصول إلى أهدافها.

خاتمة

خاتمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً هاماً في الإقتصاد الوطني إذ أنه يساهم في تحقيق التنمية بشقيها الإقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة الإنتاج الداخلي الخام، القيمة المضافة، خلق فرص العمل، القضاء على البطالة، الرفع من التصدير وزيادة القدرة على الإبتكار إلى غير ذلك، الأمر الذي جعل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات السياسة الإقتصادية في الجزائر من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

حيث تبنت هذه الدراسة مدخلا مهما لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في استراتيجية إخراج النشاطات، تقوم هذه الاستراتيجية على التخصص والتقسيم الدقيق للعمل بين المؤسسة وباقي الأعوان الاقتصاديين، حيث يتم التركيز على النشاط الأساسي الذي تبرع فيه مقارنة بغيرها أما الباقي فيوكل إلى طرف خارجي متخصص في هذا المجال. اتسعت دائرة تطبيق استراتيجية الإخراج بفضل ثورة المعلومات والاتصالات وظهر اتجاه واضح تبديه الشركات الكبرى للتخلي عن عملياتها الداخلية والاستعانة بمصادر خارجية من كل أنحاء العالم وعلى إثر ذلك برزت دول بأكملها متخصصة في تقديم هذا النوع من الخدمات مما ساهم في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإكسابها ميزة تنافسية تساهم في تحقيق أهدافها والتنمية الإقتصادية.

نتائج الدراسة

خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية
- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في الجزائر
- استراتيجية إخراج الأنشطة هي استجابة حتمية من قبل المؤسسات الاقتصادية والدول للمتغيرات التي فرضتها بيئة الأعمال اليوم.
- تساهم استراتيجية إخراج الأنشطة في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال العديد من المزايا التي تتيحها هذه الاستراتيجية مثل تخفيض التكاليف التشغيلية، تحقيق المرونة، تركيز الموارد على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والاستفادة من أحسن الكفاءات البشرية المتوفرة في السوق دون الحاجة لتوظيفها.

- لا تخلو استراتيجية إخراج الأنشطة من المخاطر التي تؤثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل خطر التبعية لمقدم الخدمات وانخفاض الأداء بالإضافة إلى إمكانية ارتفاع التكاليف إذا كانت العلاقة القائمة بين مقدم الخدمات والمؤسسة الزبونة مبنية على الانتهازية بدل الثقة المتبادلة.

التوصيات والإقتراحات

بعد النتائج المتوصل إليها يتم إقتراح جملة من التوصيات أهمها:

- العمل على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول للنتيجة المرجوة؛
- إنشاء منظومة إعلامية إقتصادية حديثة تهدف إلى توفير المعلومات والبيانات والإحصائيات لهذه المؤسسات؛
- العمل على تكثيف الدراسات لتحديد كل استراتيجيات إدارة المخاطر والتبعية في العلاقات ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إطار إخراج الأنشطة؛
- التوعية بأهمية استراتيجية إخراج الأنشطة؛
- ضرورة العمل على خلق مؤسسات تقوم بتقديم خدمات متنوعة محلية للحد من خطر التبعية للاجانب خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على استراتيجية إخراج الأنشطة.

قائمة المراجع

كتب

1. زغدار أحمد، الميزة التنافسية و البدائل الإستراتيجة، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011 .
2. صالح خليل أبو أصبع" :الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، دار البركة للنشر والتوزيع، ط 1 الأردن –عمان. 2008.
3. علي جدوع الشرفات" :التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1 الاردن، 2010.
4. محمد زيدان: الإستقراء و المنهج العلمي، مؤسسة الشبان الجامعية لطباعة و النشر ، القاهرة ، طبعة 4 نسخة 1998.
5. محمد صالح تركي القرشي" :علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط 1 ، 2010.
6. محمد صالح حناوي، محمد فريد الصحن ، محمد سعيد السلطان "مقدمة في المال و الأعمال" الدار الجامعية 2000.
7. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد" :التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،الاسكندرية 2008.
8. محمد عبد الله ابو غزالة ,2014 ," ادارة المشاريع الصغيرة " , د ط, دار المجد للنشر و التوزيع , عمان , الاردن .
9. مدحت القريشي: "التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن– عمان،2012.
10. نبيل جواد ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر ، الطبعة 01، 2006 .
11. نبيل جواد :إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان،2007.

مذكرات

1. أمير صليحة، حجاب صليحة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 –دراسة حالة الشركة الإيطالية "ريزاني دي إيكر" للبناء والأشغال العمومية، شهادة الماستر،

كلية الحقوق والعلوم الساسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية وسياسات عامة، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2015.

2. خياري ميرة ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007 – 2012-"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013 .
3. رشيد حمامي، أثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الإقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
4. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر 2000-2014-، شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2015.
5. شعباني لطفي، دور التحفيز الجبائي والادخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة حالة الجزائر في الفترة 2005-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصصإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013 .
6. شهرزاد برجي،إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان، 2012.
7. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدراتها التنافسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2018/2017.

8. فتيحة عبابسية، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الإقتصادية – دراسة حالة لسوق الأوراق المالية بالجزائر– "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013.

9. لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر 1990-2013-،شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة أعمال دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

10. معتصم دحو، إستراتيجية إخراج النشاطات: طرق التقييم وأساليب التنفيذ، رسالة مقدمة لنيل رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2014/2013.

11. هشام بن عزة ، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة – وهران،2012 .

12. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1 ، 2012.

مجلات

1. امحمد بلقاسم ، إستراتيجية إخراج النشاطات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 08، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم، 2015.

2. بلال مرابط , سليمة طيايبية, تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي ,دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية, مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي , العدد 01، 2019.

3. بودليو سليم –كلو هشام ، الإطار القانوني و التنظيمي لإنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 31، العدد 01، كلية الحقوق ، جامعة الاخوة منتوري، جوان 2020.

4. بوريش, مهني; رحال, علي، «دور سياسة التخريج l'externalisation في تخفيض تكاليف المؤسسة- دراسة حالة المركب الصناعي ALFADITEX ببجاية، مجلة الاقتصاد الصناعي - خزارتك – المجلد 08 العدد 01 ، مارس 2018.

5. حسين عبد المطلب الاسرج , 2009 " الوقف الاسلامي كالية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية " ,مجلة دراسات اسلامية , مركزة البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات العليمية,العدد, السادس.

6. السعيد بريبش :مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2007.

7. شايب حنان، استراتيجية إخراج الأنشطة ودورها في تحسين تنافسية الدول -التجربة الهندية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة، 2018.

8. شريفة العابد بربنيس 2013 , " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة : حالة الجزائر " المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ,العدد : الرابع .

9. صالح صالحي " أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير سطيف الجزائر، العدد 03، 2004.

10. صالح صالحي" التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي " مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائرالعدد 02، 2003.

11. عبيد الله فطيمة، معرفة أثر الميزة التنافسية على معايير اختيار المورد في إطار مشروع إخراج النشاطات (دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الجزائرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر 2015.

12. فطيمة عبيد الله . فيصل مختاري، تأثير دوافع اللجوء لإخراج النشاطات (Outsourcing) على العوامل المحددة لاختيار المورد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 09 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة معسكر، 2015.

13. مناور حداد، حازم الخطيب :دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، جامعة اربد الاهلية ، الاردن 2005.

المؤتمرات والملتقيات

1. برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 18/17 افريل 2006.
2. شيبي عبد الرحيم، شكوى محمد، معدل االستثمار الخاص بالجزائر، دراسة تطبيقية، من المؤتمر الدولي الخاص في التنمية " تقييم و استشراف" بيروت من 23 إلى 25 مارس 2009.
3. عامر اسماعيل عبد الله حديد، تحديد معايير اختيار المورد في اطار عملية التعهيد، مؤتمر دولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة جنان، لبنان، ، 2012.
4. مؤسسة التمويل الدولية :دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، واشنطن2009.
5. موسوس معنية، بلغنو سميحة، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة .والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،17 *18 افريل 2018.
6. يعقوب الطاهر ,شريف مراد ,المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطثار معايير التنمية المستدامة ,مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة فرحات عباس – سطيف، 08افريل 2008.

مواد قانونية

1. الامر رقم 01-04 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات الإقتصادية العمومية وتسييرها و خوصصتها ,جريدة الرسمية رقم 47 سنة 2001.

2. الامر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 , متعلق بالمنافسة , جريدة الرسمية , العدد 43 الصادر في 20 جويلية 2003.
3. القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017,المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,الجريدة الرسمية الجزائرية ,العدد:الثاني ,الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
4. القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 34.
5. القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 ،يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية الجريدة الرسمية عدد 64.
6. قانون رقم 91-11 المؤرخ في 14 أفريل 1991 يتعلق بالنقد و القرض ، المنشور بالجريدة الرسمية ، عدد 16.
7. قانون رقم88/01 مؤرخ في 12.01.1988 يعدل و يتمم الامر رقم 75/59 المؤرخ في 26 09 1975 المتضمن القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة مطبقة على المؤسسات العمومية جريدة الرسمية عدد 2 صادر في 1988/01/13.
8. المادة 04 من القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 , المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسمية عدد77,الصادر في 2001/12/15.
9. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 10 اكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 64 .
10. المرسوم الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 21 اوت 20011 المتعلق بتطوير االستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47.

مواقع الكترونية

1. https://dim-msila.dz

مراجع أجنبية

1) Alain HALLY, *A study of the outsourcing activities of Canadian BUSSINESS : A Comparaison of the country 's for major regions*- HEC-August 2008.

2) Frédéric TCHERNEIANM, *Les nouvelles règles de l'externalisation,* dossier groupe HEC, 2002.

3) Maurice .F.GreaverII, Strategic outsourcing, approach to outsourcing decisions and initiatives, AMACOM, New York, 1999.

4) Yves BARREGRE & M. BOUCHE, *Les Politique D'impartition*, R.F.G, 1982.

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشادلي بن جديد – الطارف –

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

استمارة استبيان

قسم علوم التسيير

السنة الثانية ماستر

التخصص : ادارة استراتيجية

موضوع المذكرة : **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق اخراج الأنشطة**

من اعداد الطلبة:

- كسوري محمد اسلام
- بن حليمة سليم

تحت اشراف الاستاذ:

- **د.ملياني شكري**

في إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير على مستوى كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة الشادلي بن جديد بولاية الطارف ، والتي نحاول من خلالها معالجة موضوع " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق اخراج الأنشطة** "

-نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجين منكم الإجابة بجدّية على هذه الأسئلة.

أمام الإجابة المختارة واجاباتكم سوف تبقى سرية للغاية لاغراض علمية , يُرجى منكم ملىء الاستمارة .

2022/2023

المحور الاول :البيانات الشخصية

1) **الجنس** : ذكر 22 أنثى 8

2) **السن**: 20-29 8 30-39 10 40-50 7 50 سنة فأكثر 5

3) **المستوى التعليمي**: متوسط 7 ثانوي 8 جامعي 15

4) **الاقدمية في العمل**: اقل من 5 سنوات 7 5-9 سنوات 15 10-20 سنة 8

المحور الثاني :مفهوم اخراج الانشطة

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
اخراج الانشطة هو تحويل نشاط معين إلى مورد خارجي بصفة مستمرة، بعدما كان هذا النشاط ينجز سابقا داخل المؤسسة			
المناولة هي استعانة بورشة عمل خارجية، بينما استراتيجية الإخراج أكثر عمقا كونها تحمل بعدا تسييريا			
اخراج النشاطات يمكن من التركيز على المهنة الأساسية، وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد في مجال محدد			
اخراج الانشطة يتميز بأنه ارتباط طويل الأجل بين المؤسسة ومورديها			
الاخراج الدولي للانشطة هي الحالة التي يكون فيها كل من الزبون ومقدم الخدمات ينشطان في بلدين مختلفين بعيدين جغرافيا			
يترتب عن إخراج النشاطات تحويل للكفاءات، وهو ما يمكن أن يترتب عنه خطر فقدان المهارات المتراكمة التي يصعب إعادة تشكيلها من جديد			

المحور الثالث:دوافع اخراج الانشطة

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
تخفيض التكاليف			
تحويل التكاليف الثابتة إلى متغيرة			
تحسين مراقبة التكاليف			
تقاسم المخاطر والتقليل منها			
القلق والتوتر من صعوبة اتقان الابداع التكنولوجي			
تحسين الجودة والأداء			
عدد كبير من المشاريع في الانتظار نتيجة عدم خبرة الكفاءات الداخلية			
اللجوء الى الاخراج لتفادي معارضة مشروع ما(مثلا طريقة جديدة في الانتاج = التغلب على مقاومة العمال)			

المحور الرابع:معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
الانتماء إلى قلب المهنة			
مستوى الأداء			
التكاليف الخفية			
امتلاك المورد للقدرات التكنولوجية			
مرونة العمليات والتسليم (السرعة والموثوقية)			
المشاركة في المعلومات			
جودة ادارة المورد			
قدرة المورد على مواجهة الحالات المفاجئة التي يمكن أن تواجه المؤسسة كالارتفاع المفاجئ في الطلب على المنتج			

المحور الخامس:اثر اخراج الانشطة على المؤسسات

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
إخراج النشاطات يخفض من حجم المسؤوليات الواجب تحملها ويسمح للمسيرين بالتركيز فقط على الأمور والقضايا التي يتم تنفيذها داخل المؤسسة.			
الاستفادة من المعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ نشاط معين			
امتلاك الكفاءات المثالية لتحقيق الأداء المنشود			
البحث عن الخبرة والذكاء الاقتصادي			
اخراج النشاطات يمكن من مواجهة التقلبات الحادثة في نشاط ما(ارتفاع وانخفاض الطلب)، وبالتالي التخلص من العمالة الفائضة			
اخراج النشاطات يكسب المؤسسة اداء افضل من خلال التركيز على المهنة الأساسية، وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد			
التماشي مع التغيرات الدولية			
مواكبة العولمة			

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,984	2

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,983	22

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,958	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,987	30

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		اخراج الانشطة	تحقيق التنمية الاقتصادية
N		30	30
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,6167	2,7458
	Ecart-type	,50640	,48410
Différences les plus extrêmes	Absolue	,255	,334
	Positive	,252	,300
	Négative	-,255	-,334
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,395	1,827
Signification asymptotique (bilatérale)		,041	,003

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

لجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	22	73,3	73,3	73,3

	انثى	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-29	8	26,7	26,7	26,7
	30-39	10	33,3	33,3	60,0
	40-50	7	23,3	23,3	83,3
	سنة فأكثر 50	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	7	23,3	23,3	23,3
	ثانوي	8	26,7	26,7	50,0
	جامعي	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الاقدمية في العمل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	7	23,3	23,3	23,3
	سنوات 5-9	15	50,0	50,0	73,3
	سنة 10-20	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	مفهوم اخراج الانشطة
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,8667	2,7000	2,7333	2,3000	2,9333	2,5667	2,5278
Ecart-type		,34575	,53498	,52083	,74971	,25371	,62606	,42001

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	13,3	13,3	13,3
	موافق	26	86,7	86,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	7	23,3	23,3	26,7
	موافق	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	6	20,0	20,0	23,3
	موافق	23	76,7	76,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	11	36,7	36,7	53,3
	موافق	14	46,7	46,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	6,7	6,7	6,7
	موافق	28	93,3	93,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	9	30,0	30,0	36,7
	موافق	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques

		Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	دوافع اخراج الانشطة
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,9000	2,6333	2,7333	2,5000	2,6667	2,8000	2,6000	2,3667	2,6500
Ecart-type		,40258	,66868	,52083	,77682	,60648	,48423	,56324	,76489	,54377

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	1	3,3	3,3	6,7
	موافق	28	93,3	93,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	5	16,7	16,7	26,7
	موافق	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	6	20,0	20,0	23,3

	موافق	23	76,7	76,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	5	16,7	16,7	33,3
	موافق	20	66,7	66,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	6	20,0	20,0	26,7
	موافق	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	4	13,3	13,3	16,7
	موافق	25	83,3	83,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	10	33,3	33,3	36,7
	موافق	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	9	30,0	30,0	46,7
	موافق	16	53,3	53,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques

		Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22	معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,9667	2,8333	2,4333	2,8000	2,6667	2,4000	2,6333	2,4667	2,6500
Ecart-type		,18257	,46113	,81720	,48423	,60648	,77013	,66868	,73030	,53780

Q15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	3,3	3,3	3,3
	موافق	29	96,7	96,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	3	10,0	10,0	13,3
	موافق	26	86,7	86,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	5	16,7	16,7	36,7
	موافق	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	4	13,3	13,3	16,7
	موافق	25	83,3	83,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	6	20,0	20,0	26,7
	موافق	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	8	26,7	26,7	43,3
	موافق	17	56,7	56,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	5	16,7	16,7	26,7
	موافق	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Q22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	13,3	13,3	13,3

	محايد	8	26,7	26,7	40,0
	موافق	18	60,0	60,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques

		V1	V2	V3	V4	V5	V6	V7	V8	تحقيق التنمية الاقتصادية
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,8333	2,9333	2,7000	2,7333	2,4667	2,8333	2,8667	2,6000	2,7458
Ecart-type		,46113	,25371	,59596	,58329	,77608	,46113	,43417	,67466	,48410

V1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	3	10,0	10,0	13,3
	موافق	26	86,7	86,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

V2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	6,7	6,7	6,7
	موافق	28	93,3	93,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

V3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	5	16,7	16,7	23,3
	موافق	23	76,7	76,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

V4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	4	13,3	13,3	20,0
	موافق	24	80,0	80,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

V5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	6	20,0	20,0	36,7
	موافق	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

V6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	3	10,0	10,0	13,3
	موافق	26	86,7	86,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

V7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	2	6,7	6,7	10,0
	موافق	27	90,0	90,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

V8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	6	20,0	20,0	30,0
	موافق	21	70,0	70,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
اخراج الانشطة	Inter-groupes	1,245	1	1,245	5,632	,025
	Intra-groupes	6,191	28	,221		
	Total	7,437	29			
تحقيق التنمية الاقتصادية	Inter-groupes	,705	1	,705	3,239	,083
	Intra-groupes	6,092	28	,218		
	Total	6,796	29			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
اخراج الانشطة	Inter-groupes	6,039	3	2,013	37,460	,000
	Intra-groupes	1,397	26	,054		
	Total	7,437	29			
تحقيق التنمية الاقتصادية	Inter-groupes	4,433	3	1,478	16,253	,000
	Intra-groupes	2,364	26	,091		
	Total	6,796	29			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
اخراج الانشطة	Inter-groupes	6,265	2	3,132	72,155	,000
	Intra-groupes	1,172	27	,043		
	Total	7,437	29			
تحقيق التنمية الاقتصادية	Inter-groupes	4,885	2	2,442	34,491	,000
	Intra-groupes	1,912	27	,071		
	Total	6,796	29			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
اخراج الانشطة	Inter-groupes	6,022	2	3,011	57,479	,000
	Intra-groupes	1,414	27	,052		
	Total	7,437	29			
تحقيق التنمية الاقتصادية	Inter-groupes	4,852	2	2,426	33,681	,000

	Intra-groupes	1,945	27	,072	
	Total	6,796	29		

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	اخراج الانشطة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,969[a]	,939	,937	,12154

a. Valeurs prédites : (constantes), اخراج الانشطة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6,383	1	6,383	432,053	,000[b]
	Résidu	,414	28	,015		
	Total	6,796	29			

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Valeurs prédites : (constantes), اخراج الانشطة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,322	,119		2,710	,011
	اخراج الانشطة	,926	,045	,969	20,786	,000

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode

1	مفهوم اخراج الانشطة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,955[a]	,911	,908	,14684

a. Valeurs prédites : (constantes), مفهوم اخراج الانشطة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6,193	1	6,193	287,187	,000[b]
	Résidu	,604	28	,022		
	Total	6,796	29			

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Valeurs prédites : (constantes), مفهوم اخراج الانشطة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,035	,166		-,212	,833
	مفهوم اخراج الانشطة	1,100	,065	,955	16,947	,000

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	دوافع اخراج الانشطة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,971[a]	,942	,940	,11865

a. Valeurs prédites : (constantes), دوافع اخراج الانشطة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6,402	1	6,402	454,797	,000[b]
	Résidu	,394	28	,014		
	Total	6,796	29			

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Valeurs prédites : (constantes), دوافع اخراج الانشطة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,456	,110		4,164	,000
	دوافع اخراج الانشطة	,864	,041	,971	21,326	,000

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,969[a]	,939	,937	,12183

a. Valeurs prédites : (constantes), معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6,381	1	6,381	429,860	,000[b]
	Résidu	,416	28	,015		
	Total	6,796	29			

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية

b. Valeurs prédites : (constantes), معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,434	,114		3,822	,001
	معايير اتخاذ قرار اخراج الانشطة	,872	,042	,969	20,733	,000

a. Variable dépendante : تحقيق التنمية الاقتصادية